



الملك حذر... فهل استعدت الدولة؟ حين يسبق خطاب الملك مؤسسات الدولة

معهد السياسة والمجتمع

علي حجازي

ملاحظة: تستند هذه الورقة إلى جلسة نقاشية عقدها معهد السياسة والمجتمع، بعنوان "من الخطاب الملكي إلى الاستجابة: خيارات الأردن في مواجهة التحولات الإسرائيلية والإقليمية" بمشاركة نخبة من السياسيين والخبراء والأكاديميين، وتستفيد الورقة من الآراء والأسئلة المطروحة خلال الجلسة، إلى جانب مصادر بحثية ووثائق ذات صلة، لبناء تحليل وتقدير خيارات المرحلة المقبلة.



مقدمة: المشكلة التي صنعها الخطاب داخل الدولة

عندما حذر الملك عبد الله الثاني من التحولات الجارية في الضفة الغربية وجنوب سوريا، ووضع التهجير والمياه والحدود في سياق الأمن القومي الأردني، كان السؤال الأهم يتجه إلى الداخل بقدر توجهه إلى الخارج: ما الذي ينبغي أن يتغير في الدولة الأردنية بعد هذا التحذير؟ فقد باتت المملكة أمام بيئة استراتيجية تتراجع فيها صلاحية بعض الافتراضات التي حكمت علاقتها بإسرائيل، بينما تتسع المخاطر التي تمس الجغرافيا والديمقرافيا والموارد. وفي مثل هذه البيئة، تصبح قدرة المؤسسات على قراءة التهديد مبكراً، وتحويله إلى خيارات عملية، وبناء جبهة داخلية متماسكة، العامل الحاسم في تحديد مساحة القرار الأردني وحدود قدرته على حماية مصالحه.

تكمن أهمية خطاب الملك عبد الله الثاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيلول/سبتمبر 2026 في أنه وضع الدولة الأردنية أمام مشكلة أعمق من مشكلة إسرائيل نفسها: هل تستطيع مؤسسات الدولة أن تستوعب التغيير الذي حدث في تعريف رأس الدولة للخطر، وأن تعيد ترتيب أدواتها وفقاً له؟ السؤال هنا لا يتعلق بحدة اللغة ولا بمقدار الغضب الذي ظهر في الخطاب. الأردن استخدم خلال الأعوام السابقة لغة شديدة تجاه الحرب في غزة والاستيطان والتهجير، وأكد أكثر من مرة أن الوطن البديل والتهجير القسري خطوط حمراء. المختلف في خطاب 2026 هو الطريقة التي جمعت بها عناصر كانت تُدار سابقاً في ملفات منفصلة داخل بنية واحدة: الضفة الغربية، التهجير، الاستيطان، جنوب سوريا، الموارد المائية، غياب الردع الدولي، العقوبات، والأمن القومي الأردني. هذه ليست قائمة أزمت. إنها إعادة تعريف للبيئة التي يتحرك فيها الأردن.

المعنى الاستراتيجي يظهر عندما نضع ثلاث عبارات مركزية في الخطاب إلى جوار بعضها: السياسات الإسرائيلية في الضفة تتحول إلى وقائع دائمة؛ الأدوات الدولية موجودة ويجري الامتناع عن استخدامها؛ وما يجري في سوريا والموارد المائية يمس الأمن القومي الأردني. اجتماع هذه الأفكار يخرج الخطاب من مربع الدفاع التقليدي عن الحقوق الفلسطينية ويدخله في مربع تقدير التهديد. من هذه الزاوية تصبح الإشارة إلى العقوبات وتجميد الأصول والحظر والعزل الدبلوماسي مهمة لأنها تربط التشخيص بأداة، وتصبح عبارة الأمن القومي مهمة لأنها تنقل موضوعاً خارجياً إلى دائرة المصالح التي يتوجب على الدولة حمايتها، وتصبح العبارة المتعلقة بعدم قابلية بعض الاتجاهات الإسرائيلية للتغيير بتغيير الحكومة إشارة إلى مراجعة الافتراض الذي حكم جزءاً من التفكير الأردني طويلاً: أن المشكلة سياسية وشخصية إلى حد كبير، وأن خروج نتباهو يمكن أن يعيد العلاقة إلى مسارها السابق.

المعضلة أن الخطاب تحرك أسرع من النقاش الداخلي، جرى استقباله في أجزاء واسعة من المجال السياسي والإعلامي الأردني بالإشادة والتأييد، وهي استجابة مفهومة تجاه خطاب ملكي قوي في قضية تحظى بإجماع اجتماعي واسع، لكنها لا تجيب عن السؤال الصعب: ماذا تغير في سياسة الدولة في صباح اليوم التالي؟ إذا كان التهجير خطراً وشيكاً، ما الذي تغير في نظام الإنذار؟ إذا كانت المياه جزءاً من الأمن القومي، ما الذي تغير في حساب الاعتماد؟ إذا كانت السياسة الإسرائيلية تحمل عناصر بنيوية تتجاوز الحكومة الحالية، ما الذي تغير في طريقة متابعة الانتخابات الإسرائيلية وفي تعريف الشريك المحتمل داخل إسرائيل؟ وإذا كانت العقوبات أداة ذُكرت قصداً، فمن يبنى ملفها القانوني والدبلوماسي والاقتصادي؟ غياب الإجابات يحول الخطاب إلى سقف سياسي مرتفع تحرك تحته بيروقراطية بعقيدة أقدم.

داخل الدولة والمجال السياسي يظهر اتجاهان متقابلان: الأول يقرأ الخطاب باعتباره دعوة إلى تغيير المقاربة الأردنية تجاه إسرائيل، ويرى أن تراكم الوقائع في الضفة وسوريا والمياه استنفذ منطق إدارة الخلافات داخل إطار السلام القديم. الثاني ينطلق من محدودية القوة الأردنية: إسرائيل أكثر تفوقاً عسكرياً، تمتلك دعماً أميركياً استثنائياً، الأردن يحتاج الولايات المتحدة



اقتصادياً وأمنياً، والعمق العربي غير مضمون؛ ومن ثم يخلص إلى أن الخطاب تسجيل موقف قوي وأن الدخول في مواجهة تتجاوز قدرة المملكة يخلق كلفة أكبر من العائد. كلا الاتجاهين يلتقط جزءاً من الحقيقة ويخطئ عندما يحوله إلى سياسة كاملة. تغيير المقاربة لا يساوي الذهاب إلى مواجهة مفتوحة، ومحدودية القوة لا تساوي غياب الخيارات. الدولة المتوسطة لا تقيس قدرتها بالسؤال عما إذا كانت تستطيع هزيمة خصم أقوى؛ تقيسها بقدرتها على منع الخصم من فرض بيئة تقلص حريتها في القرار، وبقدرتها على جمع أدوات قانونية ودبلوماسية واقتصادية وأمنية بحيث تصبح كلفة تجاوز مصالحها أعلى.

من هنا تنطلق أطروحة هذه الورقة، الأردن يقف أمام نهاية صلاحية جزء من العقيدة التي أدارت العلاقة مع إسرائيل منذ معاهدة السلام: الحفاظ على التعاون الوظيفي، فصل الملفات الثنائية قدر الإمكان عن القضية الفلسطينية، الاعتماد على أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تفهم القيمة الاستراتيجية لاستقرار الأردن، والرهان على أن الولايات المتحدة ستمنع انتقال السياسات الإسرائيلية إلى مستوى يهدد المصالح الأردنية الأساسية. هذه العناصر لم تختفِ بالكامل، وبعضها ما يزال ضرورياً، لكن درجة الاعتماد عليها أصبحت أعلى خطراً. خطاب الملك يمكن قراءته بوصفه محاولة لإجبار الدولة والنظام الدولي معاً على الانتقال من إدارة نتائج التحول إلى محاولة التأثير في المسار الذي يصنع النتائج.



ماذا تغيّر في خطاب الملك؟

قراءة خطاب 2026 وفق أدوات تحليل الخطاب السياسي تكشف أن أهم ما فيه لا يوجد في جملة واحدة، وإنما في ترتيب الجمل، واختيار المفردات، ونقل بعض الموضوعات من الهامش إلى المركز، وإسقاط مفردات كانت مركزية في خطاب سابق. في مقارنة نورمان فيركلاف، الخطاب حدث لغوي واجتماعي في الوقت نفسه: النص، وطريقة إنتاجه وتلقيه، والبنية السياسية التي يعمل داخلها. وهذا يعني أن تحليل خطاب الملك لا يكفي بما قاله؛ يحتاج إلى فهم لماذا قيل بهذه الصياغة، في هذا التوقيت، أمام هذه المنصة، وكيف أعيد تفسيره داخل الأردن وخارجه. ومن منظور تيون فان دايك، الموضوعات الكبرى ومستوى التفصيل وما يقال وما يترك ضمناً تنتج نموذجاً ذهنياً لدى الجمهور. روث فوداك تضيف البعد التاريخي والتناصي: قيمة العبارة تتغير عندما توضع في سلسلة خطابات ومواقف سابقة. أما نظرية "التقريب" لدى بيوتر كاب فتفسر كيف يُنقل الخطر لغوياً من فضاء خارجي إلى المجال الداخلي، مكانياً وزمناً وقيماً، بحيث يصبح ما يجري "هناك" ذا أثر مباشر "هنا". ونظرية الأمانة تضيف معياراً حاسماً: عندما يُعرّف موضوع بوصفه خطراً على الأمن القومي، تكون اللغة قد فتحت الباب أمام أدوات تختلف عن أدوات السياسة العادية، لكن نجاح هذا الانتقال يحتاج جمهوراً ومؤسسات تفهم التعريف الجديد وتتصرف على أساسه.

افتتاح الخطاب بفكرة "الانتباه" هو المفتاح الذي ينظم بقية النص، الملك لم يبدأ بغزة، ولا بالضفة، ولا بسوريا، ولا حتى بالأمم المتحدة. بدأ بقدرة العالم على الانتباه. هذه الحركة البلاغية تبدو عامة، ثم تتحول سريعاً إلى اتهام سياسي: المجتمع الدولي اختار احتواء الصراع بدلاً من مواجهته، وما جرى التعامل معه باعتباره مؤقتاً أصبح دائماً، وما أصبح دائماً تحول إلى سياسة. بهذه البنية يصبح التقاعس فعلاً سياسياً لا غياباً للفعل. عبارة "الاختيار" تتكرر من حيث المعنى عندما يصل الخطاب إلى العقوبات: العجز الدولي لا ينتج من نقص الأدوات؛ الأدوات متاحة، والامتناع عن استخدامها قرار. هذه الفكرة تضرب في قلب النظام الدولي الذي اعتمد عليه الأردن عقوداً، لأنها تقول إن الشرعية الدولية قائمة نصاً، بينما القدرة على إنفاذها انتقائية.

في خطاب 2024 كان مركز الثقل أزمة الشرعية الدولية والإفلات من العقاب وحماية الفلسطينيين ورفض التهجير والوطن البديل. الخطاب قال بوضوح إن التهجير القسري جريمة حرب، ووضع أزمة الأمم المتحدة ازدواجية تطبيق القانون في مقدمة الحجة. في 2025 انتقل الخطاب خطوة أخرى: الحكومة الإسرائيلية الحالية ليست شريكاً رغباً في السلام، ودعوات "إسرائيل الكبرى" تهدد سيادة دول المنطقة، وحل الدولتين ذكر بصورة صريحة ومركزية باعتباره المخرج: دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة إلى جانب إسرائيل. في 2026 تتغير البنية. عبارة "حل الدولتين" لا تظهر في نص خطاب الجمعية العامة نفسه، بينما تظهر الدولة الفلسطينية، والمبادرة العربية للسلام، والسلام العادل، والدبلوماسية، والصمود الفلسطيني. وفي اليوم نفسه أكد الملك في لقائه مع الأمين العام للأمم المتحدة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة "على أساس حل الدولتين". الغياب في نص الجمعية العامة إذن لا يعني انقلاباً في الموقف الرسمي. دلالاته أعمق: حل الدولتين بقي الغاية الرسمية، بينما انتقل مركز اللغة التشغيلية إلى حماية الشروط التي تجعل هذه الغاية قابلة للحياة.

هذا التغيير مهم لأن صيغة التسوية فقدت قدرتها على تنظيم الواقع، طوال سنوات كان بالإمكان أن يكرر المجتمع الدولي "حل الدولتين" بينما تتسع المستوطنات ويتغير المجال الجغرافي. خطاب 2026 يعيد ترتيب السببية: قبل الحديث عن شكل الحل، يجب منع تدمير الأرض والمؤسسات والسكان الذين سيقوم عليهم الحل. لذلك تظهر مفردات "التهجير القسري"، و"الضم الفعلي"، و"العقوبات"، و"تجميد الأصول"، و"الحظر"، و"العزل الدبلوماسي". السلام لا يختفي؛ يتحول من أداة



يومية إلى غاية تحتاج إلى أدوات حماية أكثر خشونة. هذه النقلة تعني أن الخطاب لم "ينفض يده من السلام" بمعناه السياسي الرسمي، لكنه يطعن في النسخة الطقسية من السلام: تكرار الصيغة مع ترك الوقائع تتحرك في الاتجاه المعاكس.

هنا تظهر أهمية إعادة تسمية الأفعال داخل الخطاب. الملك يرفض اللغة المعقمة: هدم المنازل لا يقدم بوصفه إنفاذاً للقانون، والاستيلاء على الأرض لا يختزل في تسجيل عقاري، والحواجز لا تُعامل كبنية أمنية محايدة، وعنف المستوطنين لا يُختزل في اضطرابات هامشية. في نظرية التأطير عند روبرت إنتمن، الخطاب يحدد المشكلة والسبب والتقييم والاتجاه نحو العلاج عبر انتقاء بعض عناصر الواقع وإبرازها. خطاب الملك يفعل ذلك بوضوح: المشكلة ليست سلسلة حوادث منفصلة؛ السبب سياسة متراكمة؛ التقييم أنها غير قانونية وتدفع السكان إلى الرحيل؛ والعلاج يحتاج أدوات ترفع الكلفة. هنا تنتقل القضية من سؤال "هل تقع انتهاكات؟" إلى سؤال "ما السياسة التي تنتج هذه الانتهاكات وما غايتها المادية؟".

الانتقال من الضفة إلى سوريا ثم إلى "حدودنا الشمالية" و"أمننا المائي" يحقق ما يسميه كاب التقريب المكاني والزمني. الخطر يبدأ في الأراضي الفلسطينية، يمتد إلى تصور إسرائيلي للمجال الإقليمي، يصل إلى جنوب سوريا، ثم يلامس حدود المملكة ومواردها. في هذه اللحظة تصبح إسرائيل داخل الخطاب فاعلاً يغير البيئة الأمنية الأردنية مباشرة، لا مجرد طرف في نزاع يتوسط الأردن لحله. استعمال "الأمن القومي" يرفع عتبة المعنى. وعندما كرر الملك في اجتماع متعدد الأطراف في اليوم نفسه أن التحركات الإسرائيلية في سوريا تشكل "تهديداً مباشراً للأمن الوطني الأردني"، خرجت العبارة من كونها بناء خطابياً أمام الجمعية العامة إلى كونها رسالة سياسية في اجتماع مع الرئيس الأميركي وقادة عرب ومسلمين.

هذا أيضاً يفسر نبرة الخطاب، "الغضب" وصف نفسي غير كافٍ. النص أقرب إلى خطاب تراكم وانتهاء صبر مع افتراضات سابقة. الغضب اللحظي يتجه عادة إلى حدث محدد أو حكومة محددة. خطاب 2026 يوسع الزمن: ما يجري امتداد لمسار، وما يكرس على الأرض قد يبقى بعد تغير الحكومات، والمجتمع الدولي كرر نمطاً من الإدارة والتقاعس. لهذا فإن تفسير الخطاب بوصفه "فرعة" يظلمه تحليلياً؛ الفرعة قصيرة الزمن، بينما النص يبني حجة حول الديمومة.

الإشارة إلى العقوبات هي أوضح اختبار لهذه الفرضية، كان يمكن للملك أن يكتفي بالقول إن المجتمع الدولي يجب أن يتحرك. اختيار مفردات محددة. عقوبات، تجميد أصول، حظر، عزل دبلوماسي. ينقل الرسالة من الوعظ إلى مخزون الأدوات. النص لم يحدد عقوبات أردنية، ولم يرسم كلفتها أو تسلسلها، وهذه فجوة مقصودة أو متروكة للسياسة التنفيذية. وظيفة الخطاب هنا فتح المجال الشرعي والسياسي للأداة. السؤال داخل الأردن لذلك لا ينبغي أن يكون: هل كان الملك يهدد بفرض عقوبات شاملة غداً؟ السؤال الأدق: لماذا انتقلت العقوبات إلى قاموس الخطاب الملكي، وما الذي يتوجب على الجهاز التنفيذي أن يبنيه حتى تصبح الأداة قابلة للاستخدام منفردة أو ضمن ائتلاف؟

حتى مخاطبة المسيحية تحمل طبقة استراتيجية، الخطاب رفض تصوير الصراع كحرب أديان، ووضع حماية المسيحية ومجتمعاتها وإرثها في موطنها التاريخي إلى جانب الدفاع عن الإسلام الحقيقي والمقدسات. من الصعب إثبات أن العبارة صيغت تحديداً لقواعد إنجيلية أميركية مؤيدة لترامب أو لإسرائيل، لكن من السهل رؤية قابليتها للعمل داخل هذا المجال الرمزي. فهي تفكك معادلة "اليهودية والمسيحية في مواجهة الإسلام" وتعيد تقديم الأردن كحارس لمسيحية أصلية شرقية وإسلام تاريخي في القدس. هذه رسالة إلى الغرب المسيحي، وإلى الكنائس، وإلى قطاعات أميركية تقرأ الشرق الأوسط عبر لغة دينية. قيمتها السياسية تزداد إذا تحولت من جملة في خطاب إلى شبكة تواصل مؤسسية مع الكنائس والجامعات والمجتمعات المسيحية الأميركية والأوروبية.



غياب التحالفات من الخطاب يستحق القراءة بالطريقة نفسها التي نقرأ بها حضور العقوبات. الملك لم يضع الأردن داخل محور عربي أو أمريكي أو أوروبي، ولم يقدم شبكة الدفاع الإقليمية باعتبارها الإجابة عن الخطر. هذا الغياب لا يعكس انعدام التحالفات؛ الوقائع في اليوم نفسه تظهر تنسيقاً وثيقاً مع الإدارة الأميركية وقادة عرب ومسلمين. الدلالة أن الخطاب أراد تعريف المصلحة الأردنية قبل تعريف الاصطفااف الذي سيحميها. في لحظة تتبدل فيها المظلة الأميركية، وتبحث دول الخليج عن ترتيبات متعددة، وتختلف أوروبا مع واشنطن في أدوات الضغط على إسرائيل، يصبح ربط أمن الأردن بمحور واحد تضيقاً غير ضروري للخيارات. الخطاب يضع "ما الذي يهددنا؟" قبل "مع من نقف؟"، وهذه أولوية صحيحة لدولة متوسطة واقعة بين شبكات متعارضة.

التغطية الخارجية نفسها انقسمت حول معنى الخطاب، وهذا الانقسام مفيد، Times of Israel أبرزت تهديد الملك بالتحرك لحماية الحدود والمياه ووصفت حديثه عن الوجود الإسرائيلي في سوريا بأنه تحذير من "تهديد إقليمي". Jerusalem Post قدمت قراءة أكثر تقليدية: الأردن ينتقد إسرائيل في الأمم المتحدة منذ سنوات، والجديد الأوضح هو إدخال سوريا في الحساب. هذه القراءة الإسرائيلية تقلل من فكرة "القطيعة العقائدية" وتذكر بأن كثيراً من عناصر اللغة الأردنية لها سوابق. في المقابل، تحليل Foreign Policy قبل الخطاب بأسابيع التقط تحولاً أعمق في عمان: الخوف من ضم الضفة وتهجير الفلسطينيين أصبح، لدى نخب ومسؤولين أردنيين تحدث إليهم الكاتب، أكثر وجودية من الخطر الإيراني المباشر. وبين القراءتين تقع قيمة الخطاب الفعلية: الكلمات لم تظهر من فراغ، لكنها جمعت تحولاً كان يتشكل تدريجياً وحولته إلى إطار واحد يصدر عن رأس الدولة.

الصحافة الأردنية الرسمية وشبه الرسمية ركزت على قوة الموقف ووضوح الأولويات، ونقل نواب وكتل برلمانية أن الخطاب وضع الأمن الوطني والمياه والحدود إلى جانب الحقوق الفلسطينية. هذا الاستقبال شرعن الرسالة داخلياً، لكنه كشف أيضاً فجوة: معظم التغطية توقفت عند التوصيف والتأييد ولم تنتقل إلى اختبار المؤسسات. لذلك فإن نقد "التسطيح" لا يعني أن التغطية أخطأت في فهم قوة الخطاب؛ يعني أنها التقطت المستوى الأول منه وتركزت المستوى الثاني، أي ما يفرضه على العقيدة والممارسة.

الصحافة الأردنية الرسمية وشبه الرسمية ركزت على قوة الموقف ووضوح الأولويات، ونقل نواب وكتل برلمانية أن الخطاب وضع الأمن الوطني والمياه والحدود إلى جانب الحقوق الفلسطينية. هذا الاستقبال شرعن الرسالة داخلياً، لكنه كشف أيضاً فجوة: معظم التغطية توقفت عند التوصيف والتأييد ولم تنتقل إلى اختبار المؤسسات. لذلك فإن نقد "التسطيح" لا يعني أن التغطية أخطأت في فهم قوة الخطاب؛ يعني أنها التقطت المستوى الأول منه وتركزت المستوى الثاني، أي ما يفرضه على العقيدة والممارسة.

الخطاب يخاطب كذلك جمهورين آخرين داخل الإقليم، الأول النخبة الأردنية، الرسالة الضمنية: طريقة إدارة إسرائيل لم تعد صالحة إذا بقيت قائمة على انتظار تغير الحكومة أو على افتراض وجود مكابح إسرائيلية وأميركية ثابتة. الثاني تيارات إسرائيلية ترى السلام مع الأردن أصلاً استراتيجياً. الرسالة إليها أن استمرار التوسع والضغط على الضفة والمياه وسوريا يضع الدولة الأردنية أمام شارع غاضب ويقلص قدرة صانع القرار الأردني على حماية العلاقة نفسها. هذه ليست محاولة لاستعطاف "اليسار الإسرائيلي"؛ إنها محاولة لإعادة إدخال كلفة الأردن في الحساب الإسرائيلي: إذا كانت بعض النخب الإسرائيلية الجديدة تتعامل مع استقرار المملكة كمعطى مضمون، فالمطلوب إظهار أن السياسة الإسرائيلية تستطيع تحويل هذا المعطى إلى متغير.



من هذه الزاوية يصبح أكبر نقص بعد الخطاب أردنياً: عملية التلقي. نظرية الأمننة تفترض أن إعلان الخطر لا يكفي؛ يحتاج إلى قبول وفهم لدى الجمهور والمؤسسات، ثم إلى إعادة توجيه الموارد والممارسات. القراءة الداخلية التي اكتفت بالتمجيد لم تكمل هذه الحلقة. إذا كان الملك يقول إن العالم اختار التقاعس، ثم تختار المؤسسات الأردنية بدورها التوقف عند الإشادة بالخطاب، تتكرر المشكلة على مستوى أصغر: معرفة الخطر من دون بناء فعل يغير مساره.



إسرائيل التي يتعامل معها الأردن: هل انتهى الرهان على تغيير الحكومة؟

قضية هامة يجب أخذها بعين الاعتبار وهي "عبارة أن السياسات الإسرائيلية لن تتغير بتغير الحكومات". أخذها حرفياً يخلق حتمية لا تدعمها التجربة؛ الحكومات الإسرائيلية تختلف في مستويات الاستيطان، إدارة العنف المستوطنين، العلاقة مع السلطة الفلسطينية، القدس، واشنطن، سوريا، والأردن. تجاهلها يعيد الأردن إلى وهم آخر: أن مغادرة نتنياهو تعيد عقارب الساعة إلى مرحلة كان فيها حل الدولتين إطاراً مركزياً لدى المؤسسة السياسية الإسرائيلية. البيانات الإسرائيلية الحالية تجعل القراءة الوسطية أكثر صلابة: درجة التهديد يمكن أن تتغير جذرياً مع الحكومة، بينما أصبحت بعض الاتجاهات البنيوية أوسع من الائتلاف الحالي.

دراسة معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS في نيسان/أبريل 2026 استخدمت لغة نادرة الوضوح من داخل المؤسسة البحثية الإسرائيلية نفسها: "تحول مفاهيمي وعملي" في الضفة يقوم على "الأمن المطلق"، تطبيق السيادة، سد الطريق أمام التسوية، إضعاف السلطة الفلسطينية، ودفع فلسطينيين من أماكنهم، مع اقتراب السياسة من مبادئ "خطة الحسم" المرتبطة بسموتريتش. أهمية المصدر أنه ليس بياناً فلسطينياً ولا تقريراً حقوقياً دولياً. إنه نقد إسرائيلي من داخل مدرسة أمنية ترى أن هذه السياسة تضر إسرائيل نفسها وتقودها نحو واقع الدولة الواحدة والعزلة. بالنسبة للأردن، هذا يعني أن الحديث عن التحول البنيوي لا يعتمد فقط على قراءة أردنية للخصم؛ جزء من المؤسسة الإسرائيلية يصف تحولاً مشابهاً ويحذر منه لأسباب إسرائيلية.

الرأي العام الإسرائيلي بدوره يقدم مؤشراً يصعب تجاهله. مؤشر JPPI في آب/أغسطس 2026 وجد أن 38 في المئة من اليهود الإسرائيليين اختاروا ضم كامل الضفة كهدف طويل الأمد مفضل وقابل للتحقق، مقابل 35 في المئة اختاروا أشكالاً من التقسيم. الأكثر دلالة أن 22 في المئة اختاروا سيناريو ضم كامل الأرض مع انتقال السكان العرب إلى دول أخرى، و14 في المئة اختاروا ضمّاً مع حكم ذاتي من دون مواطنة. هذه الأرقام لا تعني أن التهجير أصبح سياسة إجماع، لكنها تثبت أن أفكاراً كانت محسوبة على هامش أيديولوجي أصبحت حاضرة في فضاء الرأي العام بصورة تجعلها مورداً سياسياً للأحزاب.

المعارضة الإسرائيلية نفسها تؤكد التغير. غادي آيزنكوت، رئيس أركان سابق ومنافس انتخابي بارز، وصف الاعتقاد بحل الدولتين بعد 7 أكتوبر بأنه "وهمي"، وفي الوقت نفسه عارض مشروع E1 وعده خطأً مكلفاً لإسرائيل وانتقد العنف المستوطنين. هذه التركيبة شديدة الأهمية للأردن. حكومة مختلفة قد تضبط المستوطنين، تخفف الاحتكاك، تعيد قنوات الاتصال، وتتعامل بحذر أكبر مع الأردن؛ ومع ذلك قد تبقى رافضة للمسار السياسي الذي يفترضه الأردن أساساً لاستقرار طويل الأمد. هذا بالضبط معنى "درجات مختلفة من اليمين" الذي رصده INSS في قراءته للمواقف المصرية والأردنية قبيل الانتخابات: البديل قد يكون أكثر براغماتية وأقل أيديولوجية، لكنه لا يعيد تلقائياً البيئة التي سبقت 7 أكتوبر.

في المقابل، توجد داخل إسرائيل مدرسة أمنية واضحة ترى أن السلام مع الأردن أصل استراتيجي. دراسة أخرى لـ INSS في آذار/مارس 2026، خلال الحرب مع إيران، شددت على أهمية السلام والتنسيق العسكري مع الأردن، ودعت إلى ترميم العلاقة السياسية. هذا الاختلاف يجب أن يكون جزءاً من الاستراتيجية الأردنية، لأن الأردن لا يستفيد من إعلان إسرائيل كتلة واحدة مغلقة. هناك صراع إسرائيلي حقيقي حول معنى الأمن: تيار يرى المجال والتوسع والسيادة والحسم أدوات أمن، وتيار يرى الاستقرار الإقليمي، وعلاقة الأردن، والتنسيق، وتقليل الاحتكاك أصولاً أمنية. السياسة الأردنية الذكية ترفع كلفة التيار الأول وتزيد الحجج والموارد السياسية للثاني من دون أن تبني أمن المملكة على انتصاره الانتخابي.



المشكلة أن أحد الافتراضات الأردنية القديمة كان يراهن على "الدولة العميقة" الإسرائيلية كصمام أمان، دراسة INSS، أشار إلى أن الأردن كان يعتقد أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تفهم ضرورة الحفاظ على استقرار المملكة، وأن هذه الثقة لم تعد صالحة بالطريقة نفسها. هذا لا يعني أن المؤسسة الأمنية انقلبت بكاملها على الأردن. المعنى أن قدرتها على ضبط القرار السياسي وعلى فرض تعريفها للمصلحة الإسرائيلية أصبحت موضع شك. بعد 7 أكتوبر، الحرب الطويلة، الصعود السياسي والديمقراطي لتيارات اليمين الديني والقومي، توسيع الحضور المدني الإسرائيلي داخل إدارة الضفة، وتطبيع خطاب السيادة، كلها تغير موازين القوة داخل الدولة الإسرائيلية.

هنا يجب أن نتوقف عند فكرة "إسرائيل لا تريد أردناً هشاً". هذه العبارة صحيحة داخل جزء مهم من التفكير الأمني الإسرائيلي، لكنها فقدت قدرتها على طمأنة الأردن. السؤال ليس ماذا تريد "إسرائيل" بصيغة المفرد؛ السؤال أي إسرائيل تحدد القرار في لحظة الاختبار. مؤسسة أمنية قد ترى الأردن المستقر حاجزاً شرقياً ومصلحة استراتيجية. تيار ضمني قد يرى أن قيمة الاستيلاء على الضفة أو فرض ترتيبات عقائدية أعلى من كلفة الإضرار بالعلاقة مع عمان. سياسي انتخابي قد يفضل مكسباً داخلياً قصير الأجل على استقرار إقليمي بعيد الأجل. عندما تتعدد مراكز القرار والشرعيات يصبح الاعتماد على "مصلحة إسرائيل الموضوعية في استقرار الأردن" أضعف من السابق.

وهذا يقود إلى إعادة تعريف قيمة الأردن الإقليمية، الولايات المتحدة ما تزال ترى المملكة شريكاً عسكرياً ولوجستياً وسياسياً بالغ الأهمية، والحرب مع إيران رفعت قيمة جغرافيته ومنشأته ودفاعاته. الذي تغير هو نوع القيمة. في مراحل سابقة كان الأردن قناة اتصال ووسيطاً وحاجزاً مستقراً بين إسرائيل والمشرق. اليوم تستطيع إسرائيل إقامة اتصالات مباشرة مع دول عربية، وتستطيع الولايات المتحدة إدارة تحالفات متعددة المسارات، بينما أصبح الأردن عقدة دفاع جوي وتمركز ولوجستي واحتواء حدودي. القيمة ارتفعت في بعض الوظائف وتراجعت في وظيفة "الوسيط الذي لا غنى عنه". هذه النقلة تحمل مفارقة: كلما صار الأردن أكثر أهمية في البنية العملية الأميركية، زادت قدرته على طلب الحماية والدعم، وارتفعت في الوقت نفسه قيمة استهدافه لدى خصوم واشنطن.

من هنا يصبح انتظار الانتخابات الإسرائيلية استراتيجية شديدة الضعف، الانتخابات متغير مهم، لكنها لا تصلح أن تكون خطة. على الأردن أن يبني مقاربة قادرة على العمل مع حكومة نتنياهو، ومع حكومة أمنية أكثر براغماتية، ومع حالة انسداد سياسي. الحكومة الجديدة تُختبر بالمؤشرات: E1، الاستيطان، العنف المستوطنين، العلاقة المالية والمؤسسية مع السلطة الفلسطينية، القدس، المياه، والوجود في جنوب سوريا. يتحسن السلوك، يتغير مستوى الاستجابة الأردنية. تتغير الأسماء وتبقى الاتجاهات، تبقى العقيدة الأردنية الجديدة قائمة. بهذه الطريقة تصبح السياسة الأردنية أكثر استقراراً من دورة السياسة الإسرائيلية.



التهجير: الخطر الذي يبدأ قبل الوصول إلى الحدود

التهجير هو القضية التي تحتاج أعلى درجة من الدقة، لأن ضعف الدقة هنا يقود إلى خطأين متعاكسين: طمأنة زائفة تنتظر دليلاً على خطة مكتوبة للترحيل الجماعي، أو تهويل يعلن أن مئات الآلاف سيعبرون إلى الأردن قريباً من دون سند مفتوح. القراءة الاستراتيجية الأكثر صرامة تبدأ من أن التهجير ليس لحظة واحدة ولا يحتاج إلى قرار يحمل عنوان "الترانسفير". القانون الدولي نفسه يعرف النقل القسري بصورة أوسع. محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري لعام 2024 أكدت أن النقل يصبح قسرياً عندما لا يملك الناس خياراً حقيقياً سوى المغادرة، حتى من دون استخدام القوة البدنية المباشرة، وربطت ذلك بهدم المنازل، والقيود على الإقامة والحركة، ومصادرة الأرض، وإعادة تخصيصها للاستيطان. هذه نقطة جوهرية للأردن: الإنذار يبدأ عند إنتاج بيئة الطرد، لا عند وصول الحركة السكانية إلى الحدود.

الأدلة المفتوحة حتى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2026 تثبت أن التهجير القسري داخل الضفة خطر قائم ومتسارع في مناطق محددة، وأن بنية أوسع من الضم والتفكيك الجغرافي تتقدم. تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في آذار/مارس 2026 وثق تهجير أكثر من 36 ألف فلسطيني خلال الفترة التي يغطيها التقرير، و1,732 حادثة عنف استيطاني أدت إلى إصابات أو أضرار، وربط التوسع الاستيطاني والضم والعنف بنزوح واسع. وفي أيار/مايو حذرت المفوضية من "خطر وشيك للنقل القسري" في الخان الأحمر، في سياق مشروع E1 الذي يتضمن 3,401 وحدة ويهدد 18 تجمعاً فلسطينياً. وفي أيلول تتابع العطاءات والإجراءات التي تدفع E1 باتجاه التنفيذ. هذه المؤشرات تجعل الحديث عن التهجير كمسار جارٍ مشروعاً، بينما يبقى الانتقال إلى تهجير جماعي عابر للحدود نحو الأردن عتبة أعلى لم تثبت المصادر المفتوحة أنها بدأت تنفيذياً على نطاق واسع.

الفارق بين العتبتين لا يقلل الخطر؛ يجعله قابلاً للإدارة. إذا كان الأردن ينتظر العتبة الأخيرة، سيكون قد خسر مساحة زمنية ثمينة. المسار يمكن أن يتشكل عبر حلقات متتابعة: نقل صلاحيات إدارية من الحكم العسكري إلى أجهزة مدنية إسرائيلية، تسجيل أرض وتوسيع "أراضي الدولة"، ربط المستوطنات بالبنية الإسرائيلية، إنشاء طرق وحواجز تفصل التجمعات الفلسطينية، توسع عنف المستوطنين، تقليص قدرة السكان على البناء والوصول إلى المياه والزراعة، خنق البلديات والسلطة مالياً، نزوح داخلي من الأطراف إلى المدن، ثم تدهور اقتصادي وأمني يجعل الهجرة الخارجية خياراً متزايداً. عند كل حلقة تتغير تركيبة الحوافز من "البقاء رغم الكلفة" إلى "الخروج كوسيلة نجاة".

فكرة "الكانتونات" تستجوب وقفة حقيقية فهي ليست استعارة دعائية، الخطر الحقيقي هو نشوء جغرافيا فلسطينية كثيفة السكان ذات تواصل ضعيف، محاطة بمناطق سيطرة إسرائيلية وطرق ومستوطنات، مع سلطة تدير السكان أكثر مما تدير الأرض. هذا النموذج يسمح بضم وظيفي واسع من دون إعلان ضم شامل. الدولة الفلسطينية تبقى اسماً دولياً فيما تفقد تدريجياً المقومات الجغرافية والسيادية. بالنسبة للأردن، هذا السيناريو أخطر من إعلان قانون واحد للضم، لأنه يتقدم تحت عتبة الأزمة التي تستدعي رداً دولياً كبيراً. كل خطوة تبدو قابلة للاحتواء منفردة، بينما ينتج مجموع الخطوات واقعاً جديداً.

هنا تظهر أهمية عبارة الملك عن أن "الوهم" يكمن في التعامل مع الرفض الإسرائيلي للدولة الفلسطينية باعتباره موقفاً قابلاً للتغير فيما يجري تكريس على الأرض. هذه العبارة يجب قراءتها كتحذير من الزمن. الدبلوماسية التقليدية تعمل على افتراض أن المستقبل مفتوح للتفاوض. سياسة فرض الوقائع تعمل على إغلاق المستقبل قبل بدء التفاوض. كل سنة تمر لا تعني انتظار حل؛ قد تعني تراجع عدد الحلول الممكنة. لذلك فإن "التغني بحل الدولتين" يصبح في حد ذاته خطراً عندما يؤدي إلى تأجيل الفعل الذي يحمي شروطه المادية.



لماذا يصل هذا المسار إلى مستوى الخطر الوجودي في الأردن؟ لأنه يضرب أربعة أركان في وقت واحد: أولاً، يهدد قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وهي بالنسبة لعمان حازم سياسي وجغرافي وديمقراطي أمام سيناريو الوطن البديل. ثانياً، يفتح احتمال ضغط سكاني باتجاه الشرق في لحظة أزمة، وهو ضغط لا يمكن اختزاله في أرقام اللاجئين؛ أثره يمس بنية الاقتصاد، التمثيل السياسي، الهوية، سوق العمل، المياه، السكن، والمالية العامة. ثالثاً، يجعل الحدود الغربية للأردن حدوداً مباشرة مع واقع سيطرة إسرائيلية أوسع وأشد عسكرياً. رابعاً، يضع الوصاية الهاشمية والقدس داخل صراع على السيادة والهوية يتجاوز الإدارة الدينية للمقدسات.

في هذه النقطة يحتاج الأردن إلى تغيير طريقة قياس التهجير. المؤشر الأقل فائدة هو عدد من عبروا الحدود بعد فوات الأوان. المؤشرات الأهم تسبق ذلك: معدل النزوح الداخلي من القرى والتجمعات، عدد المجتمعات التي فقدت الوصول إلى المراعي أو المياه، سرعة هدم البيوت، توسع أو ربط المستوطنات، تغير أنظمة الإقامة والتصاريح، حجم عنف المستوطنين ونمط حماية أو ملاحقة مرتكبيه، قدرة السلطة الفلسطينية على دفع الرواتب، حجم البطالة في المناطق الحساسة، تغيرات حركة جسر الملك حسين، ارتفاع المغادرات من دون عودة، ظهور عروض أو ترتيبات للهجرة إلى دول ثالثة، وتغير الخطاب الإسرائيلي من "تشجيع الهجرة" إلى أدوات حكومية تمولها أو تسهلها. عندما ترتفع مجموعة من هذه المؤشرات معاً ينتقل الخطر من بنيوي إلى تشغيلي.

دعم الصمود الفلسطيني في هذا الإطار يفقد طابعه الاحتفالي ويصبح سياسة أمن قومي أردنية. الصمود لا يعني مساعدات عامة مبعثرة. يعني تحديد الجغرافيا التي يغير بقاؤها ميزان الأرض: E1، الأغوار، القدس، التجمعات المهددة بالعنف والإخلاء، ومناطق تعتمد بشدة على دخل يمكن قطعه. المال الذي يبقى مشروعاً صغيراً عاملاً، شبكة مياه قائمة، بيتاً قابلاً للسكن، مدرسة مفتوحة، أو محامياً قادراً على وقف إخلاء، يضيف كلفة إلى مشروع الطرد.

هذا يقود إلى معضلة السلطة الفلسطينية. الأردن يحتاج بقاءها لأنها توفر هيكلاً إدارياً ومالياً وأمنياً يمنع الفراغ، وفي الوقت نفسه يعرف أن شرعيتها التمثيلية متآكلة وأن أجزاء من المجتمع الفلسطيني تشعر بأنها غير ممثلة. التعامل مع هذه الحقيقة يحتاج مسارين متوازيين: حماية الحد الأدنى من قدرة المؤسسات الفلسطينية على العمل، وبناء شبكة علاقات اجتماعية وسياسية أوسع من السلطة وحماس. البلديات، الجامعات، غرف التجارة، اتحادات المزارعين، رجال الأعمال، القيادات المحلية، المجتمع المدني، النقابات، والفاعلون الشباب يوفرون للأردن معرفة وممرات دعم لا تعتمد على ثنائية سياسية عاجزة. هذه الشبكة لا تُبنى لصناعة قيادة فلسطينية من عمان؛ تُبنى لأن منع التهجير يحتاج مجتمعاً قادراً على البقاء، والقدرة على البقاء موزعة داخل المجتمع أكثر من توزيعها داخل القيادة الرسمية.

القانون الدولي هنا له دور محوري، الضفة أرض محتلة وفق المرجعيات الدولية، ومحكمة العدل الدولية قدمت في 2024 أساساً بالغ القوة حول عدم شرعية المستوطنات والضم وآثار السياسات التي تدفع السكان إلى الرحيل. معاهدة وادي عربة تمنح الأردن حقوقاً والتزامات في الحدود والمياه، والوصاية الهاشمية تمنحه موقعاً خاصاً في القدس، واتفاقات أوسلو لا تحول الاحتلال إلى سيادة إسرائيلية. الفكرة الأردنية يجب أن تنتقل من "الاستشهاد بالقانون" إلى "بناء ملف تنفيذ حول القانون": تحديد الجهات والشركات والأنشطة المرتبطة بالاستيطان، دعم قضايا قانونية، توثيق التهجير، تزويد الدول التي تفرض قيوداً بالأدلة، واستخدام مبدأ التمييز بين إسرائيل داخل حدودها والأراضي المحتلة في التجارة والاستثمار.

هذا يفسر أهمية العقوبات على بضائع المستوطنات تحديداً، هذه العقوبات ليست عقوبات شاملة على إسرائيل. البيان المشترك في 8 أيلول/سبتمبر 2026 ضم 12 دولة. كندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وأيسلندا وإيرلندا والنرويج وبولندا والبرتغال



إسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. وأعلن نية فرض قيود وطنية أو دعم قيود أوروبية على التجارة في بضائع المستوطنات. هذه الدول تعمدت "التفريق": إسرائيل طرف اقتصادي شرعي، والمستوطنات في أرض محتلة تقع خارج الحماية التجارية نفسها. هذه الصيغة مناسبة للأردن لأنها تحول القانون الدولي إلى أداة قابلة للتنفيذ من دون الانتقال مباشرة إلى حرب اقتصادية شاملة.

الأثر الاقتصادي المباشر لهذه الخطوات محدود نسبياً، الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لإسرائيل، وبلغت تجارة السلع بين الطرفين 43.3 مليار يورو في 2025، فضلاً عن 26.6 مليار يورو في تجارة الخدمات في 2024. حجم تجارة المستوطنات جزء صغير من ذلك، حظر بضائع المستوطنات لن يخلق الاقتصاد الإسرائيلي، وقيمتها الأولى قانونية وسياسية وتراكمية.

ومن هنا تأتي مسألة سرعة العقوبات. الانتقال السريع إلى عقوبات واسعة على إسرائيل سيضع الأردن أمام كلفة اقتصادية وأمنية ودبلوماسية كبيرة، وقد يصعب بناء غطاء عربي أو غربي لها. أما البطء الذي لا يرتبط بعقوبات فيتحوّل إلى تأجيل دائم. المسار الأنسب هو التدرج المرتبط بالسلوك: خطوات فورية منخفضة الكلفة وعالية الشرعية تجاه المستوطنات والعنف؛ توسيع منسق إذا انتقلت إسرائيل إلى ضم وظيفي إضافي؛ قفزة أسرع إذا ظهرت هندسة خروج عبر الحدود أو استهداف مائي يمس حياة السكان. بهذه الصيغة يصبح الزمن جزءاً من الأداة: سرعة الرد نفسها رسالة، ولا يحتاج الأردن إلى استخدام أعلى مستوى من العقوبة كي يجعل الطرف الآخر يحسب المستوى التالي.

ذكر الملك للعقوبات من دون شرح كلفتها يضع عبئاً مقصوداً على السلطة التنفيذية. خطاب الجمعية العامة لا يفترض أن يحتوي جدول رسوم جمركية أو أسماء شركات؛ لكنه يحدد الاتجاه الذي يجب أن تختبره المؤسسات. إذا انتهى النقاش عند القول إن تجارة المستوطنات صغيرة، نكون قد أجبنا عن سؤال لم يطرحه الخطاب. السؤال هو كيف تستخدم دولة محدودة الوزن الاقتصادي "قابلية التشبيك" بين القانون والأسواق الأوروبية والتمويل والسمعة لكي تضخم أثرها. هنا تصبح قيمة الأردن في المعلومات والشرعية والائتلاف، لا في حجم سوقه وحده.

القيمة تتكون من أربع حلقات: الأولى ترسخ التمييز بين إسرائيل والأرض المحتلة في الممارسة التجارية. الثانية تدخل الشركات والبنوك وسلاسل التوريد في حساب المخاطر القانونية والسمعة. الثالثة تبني ائتلاًفاً من دول كان كثير منها تاريخياً قريباً من إسرائيل، فتقل قدرة تل أبيب على تقديم الإجراء كعمل دولة معادية منفردة. الرابعة تخلق سلماً يمكن توسيعه: من بضائع مستوطنات إلى كيانات تمولها أو تخدمها، إلى قيود مالية أو استثمارية مرتبطة بخطوات ضم محددة. الرد الإسرائيلي على بريطانيا. بما في ذلك التحرك لإغلاق القنصلية البريطانية في القدس الشرقية. يوضح أن إسرائيل نفسها قرأت الخطوة الصغيرة اقتصادياً كرسالة سياسية ذات وزن.

السؤال الصحيح ليس هل تكفي العقوبات الحالية؛ السؤال هل يستطيع الأردن أن يصبح دولة تصمم مسار العقوبات وتزوده بالملفات وتبني التحالف حوله، بدلاً من انتظار أن تقرره عواصم أخرى.



الأردن في بيئة مكشوفة: المياه وسوريا والتحالفات

الخطاب الملكي وضع سوريا بوصفها "الإنذار" الذي يختار العالم تجاهله، وتحدث عن توغلات وتوسع وفرض وقائع حول موارد مائية. ثم جاء استئناف العمل الإسرائيلي في ما يسمى "خط سوا 53" في القنيطرة مطلع تشرين الأول، وأدانته عمان بوصفه انتهاكاً للسيادة السورية. تقارير إقليمية وصفت الخط بأنه يمتد موازياً لمنطقة الفصل من القنيطرة باتجاه حوض اليرموك قرب الحدود الأردنية. حتى مع الحذر في تفاصيل المصدر، الاتجاه واضح: إسرائيل تسعى إلى هندسة أمنية مادية في الجنوب السوري، والأردن يرى أن اقتراب هذه الهندسة من حوض اليرموك وحدوده يغير أمنه المباشر.

المخاوف من سوريا تختلف عن الضفة، في الضفة يخشى الأردن ديمغرافيا وسيادة فلسطينية تتآكل. في الجنوب السوري يخشى فراغاً أو تقسيماً وظيفياً، مناطق نفوذ مسلحة، صراعاً إسرائيلياً. تركيا بالوكالة، ترتيبات خاصة مرتبطة بالدروز، تمهداً عسكرياً إسرائيلياً، وتحكماً أو اقتراباً من مصادر المياه. سوريا ضعيفة جداً تعني حدوداً أردنية تتعامل مع فاعلين متعددين بدلاً من دولة، وكل فاعل يفتح قناة نفوذ إقليمية مختلفة. لذلك يمكن أن تكون سوريا "الخطر الأكثر سرعة" بينما تبقى الضفة "الخطر الأكثر وجودية". وضع الملفين في منافسة رقمية يفقد الفرق بين طبيعتهما.

المياه هي النقطة التي تربط الضفة وسوريا بالعلاقة الثنائية مع إسرائيل، اتفاقية السلام ما زالت تنظم حصة أساسية من المياه، بينما الاتفاق الإضافي لعام 2021 الذي أضاف 50 مليون متر مكعب سنوياً انتهى في أواخر 2025 ولم يجدد. تقارير إسرائيلية في تموز/يوليو 2026 قالت إن إسرائيل ربطت التجديد بتخفيف الخطاب الأردني واستعادة مستوى أعلى من العلاقة؛ الحكومتان لم تؤكداه هذه الشروط رسمياً، ولذلك لا يصح التعامل معها كحقيقة رسمية. لكنها تكشف شيئاً مهماً: وجود تصور داخل إسرائيل يرى المياه أداة نفوذ سياسي. تحليل RUSI في آب وضع التطور نفسه في إطار انتقال المياه والطاقة من أدوات لتثبيت "السلام البارد" إلى أدوات منافسة استراتيجية.

السؤال "هل إسرائيل تفكر بتعطيش الأردن؟" يحتاج بهذه الصورة إلى فصل بين النية والقدرة. لا يوجد دليل علني يثبت استراتيجية إسرائيلية رسمية عنوانها تعطيش الأردن. توجد قدرة موضوعية على ممارسة ضغط بسبب الاعتماد، وتوجد إشارات وتقارير عن استخدام الاتفاق الإضافي كورقة سياسية. السياسة الرشيدة تتعامل مع القدرة قبل اكتمال النية. لذلك يصبح مشروع الناقل الوطني مشروع استقلال قرار بقدر ما هو مشروع مياه. التمويل الأمريكي الذي أعلن في أيلول. قرض يصل إلى مليار دولار وتأمين مخاطر سياسية يصل إلى 800 مليون دولار، إضافة إلى دعم منفصل. يعني أن واشنطن نفسها قادرة على مساعدة الأردن في تخفيض واحدة من أهم نقاط تعرضه للضغط. عندما ينتج المشروع 300 مليون متر مكعب سنوياً، تقل القدرة على تحويل المياه إلى أداة سياسية حتى لو بقي التعاون المائي مع إسرائيل قائماً.

المعضلة التالية هي العمق العربي، الخوف من أن يبقى الأردن وحيداً لا يأتي من غياب العلاقات العربية؛ يأتي من تغير وظيفة التحالفات. دول عربية بنت علاقات أمنية واقتصادية مباشرة مع إسرائيل بعيداً عن مسار فلسطيني مكتمل. الخليج يعيد تقييم مظلته الأميركية بعد حرب إيران وهجمات الحوثيين، ويبحث عن ترتيبات أكثر تعدداً. السعودية تربط التطبيع مع إسرائيل بالتقدم نحو الدولة الفلسطينية، لكنها تبني في الوقت نفسه خيارات أمنية إقليمية خاصة بها. الإمارات تملك علاقة اقتصادية واسعة مع الأردن وإسرائيل في آن واحد. مصر تشترك مع الأردن في رفض التهجير، لكن أولوياتها الأمنية والاقتصادية تختلف. في هذه البيئة يصعب على الأردن افتراض "موقف عربي" واحد سيظهر تلقائياً لحظة الأزمة.

الموقع الأردني لذلك أقرب إلى الوسط الاستراتيجي منه إلى محور ثابت. سياسياً، تتقاطع عمان مع الرياض في مركزية الدولة الفلسطينية ورفض ضم الضفة، ومع القاهرة في رفض التهجير وتغيير الجغرافيا السكانية. اقتصادياً، العلاقة مع الإمارات ذات



قيمة كبيرة؛ وفق بيانات إماراتية رسمية تجاوزت التجارة غير النفطية 4.2 مليار دولار وتقدر الاستثمارات الإماراتية المتراكمة في الأردن بنحو 23 مليار دولار في 2026. أمنياً، الولايات المتحدة هي المظلة الأساسية. قانونياً واقتصادياً، أوروبا تتحول إلى مجال أكثر أهمية بسبب استعداد عدد من دولها لتمييز المستوطنات وفرض قيود عليها. هذا التعدد ليس علامة تردد؛ يمكن أن يكون استراتيجية إذا أدار الأردن كل علاقة وفق وظيفتها وامتنع عن تحويل نفسه إلى تابع لمحور واحد.

المشكلة أن النظام الإقليمي الجديد خفض قيمة بعض الوظائف القديمة للأردن. لم يعد الاتصال بين إسرائيل والعرب يحتاج عمان بالدرجة نفسها. اتفاقات أبراهام والعلاقات المباشرة خفضت قيمة "الجسر". في المقابل، ارتفعت قيمة الأردن كعقدة دفاع ولوجستيات وحدود واستقرار. إذا بقيت عمان تطالب العالم بتقديرها وفق وظيفة الوسيط القديمة، ستشعر بتراجع وزنها. وإذا أعادت تعريف نفسها كدولة تنظم ائتلافات حول ملفات محددة. منع التهجير، حماية جنوب سوريا، أمن المياه، التجارة والممرات، الدفاع الجوي. فإن القيمة الجديدة يمكن أن تتحول إلى نفوذ.

هذا يفسر أيضاً لماذا يجب الحذر من التحالفات الإقليمية غير المعلنة أو التي يدخلها الأردن بحكم البنية الأمنية من دون أن يملك تعريفاً واضحاً لغرضها. هنا تظهر أوروبا كمساحة استراتيجية لا كبديل عن الولايات المتحدة. واشنطن تبقى المصدر الأكبر للمظلة الأمنية والتمويل والقدرة على التأثير المباشر في إسرائيل. أوروبا تمتلك مجالاً مختلفاً: التجارة، قواعد المنشأ، القانون، العقوبات، الاعتراف، التمويل، وربط الشركات بالامتثال. الفجوة بين الموقف الأميركي وبعض المواقف الأوروبية يمكن أن تمنح الأردن تعدداً في الأدوات إذا أدارها بلا وهم. أوروبا وحدها لا توقف إسرائيل، والولايات المتحدة وحدها قد لا تفعل ما يريده الأردن. السياسة المتوازنة تستخدم واشنطن في الردع الأمني والضغط السياسي، وتستخدم أوروبا في تحويل القانون إلى كلفة اقتصادية ودبلوماسية.



الجبهة الداخلية: الحلقة الأخطر في معادلة الأمن الوطني

المشكلة الداخلية أخطر من نقص التواصل الإعلامي، لوحظ بأنه هناك فراغ في "الترجمة الاستراتيجية" بين خطاب رأس الدولة والعمل اليومي للمؤسسات. المسؤول الذي يخرج ليقول إن الخطاب تاريخي وقوي لا يشرح ماذا يعنيه للدولة. والحكومة التي تعيد عبارات الملك من دون أن تضع تعريفاً للعتبات والأدوات تترك المجال السياسي بين مبالغة شعبية وطمأننة بيروقراطية. بهذا المعنى، غياب المسؤولين القادرين على نقل الرسالة إلى السياسيين والشارع ليس خللاً إعلامياً؛ هو مؤشر على أن العقيدة الجديدة لم تتشكل بعد.

العقلية البيروقراطية التي نشأت حول العلاقة مع إسرائيل منذ 1994 لها منطقتها التاريخي. المعاهدة وفرت حدوداً مستقرة، تعاوناً أمنياً، ترتيبات مياه، علاقة أميركية أعمق، وحماية من بعض مخاطر الإقليم. كان من المنطقي أن تتعلم المؤسسات فصل الأزمات عن بنية العلاقة، وضبط الشارع، والمحافظة على قنوات الاتصال، والاعتماد على أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعرف قيمة الأردن. هذه العقلية حققت وظائف حقيقية. المشكلة أن نجاحها السابق قد يجعلها متأخرة في إدراك اللحظة التي تغير فيها الواقع الذي صممت من أجله.

عندما يصف الملك التهجير كمسار يتكرس، ويضع سوريا والمياه في دائرة الأمن القومي، ويذكر العقوبات، ثم تستمر المؤسسات بمنطق "لا نملك شيئاً ولا نريد معركة"، تصبح الحيلة عقيدة عجز. وعندما يطالب تيار آخر بردود قصوى فورية من قبيل إلغاء المعاهدة أو قطع كل القنوات، تتحول الرغبة في الفعل إلى مقاومة. تغيير mindset يبدأ بكسر هذه الثنائية. الأردن يستطيع أن يرفع كلفة السياسات الإسرائيلية تدريجياً، يخفض مواطن اعتماده، يبني ائتلافات، ويدعم الصمود الفلسطيني، مع الحفاظ على التعاون الذي يخدم أمنه وعلى التحالف الأميركي. قوة هذه المقاربة أنها تجعل التصعيد خياراً منظماً لا انفجاراً عاطفياً.

الجبهة الداخلية التي يشير إليها الخطاب لا تساوي "الوحدة خلف الدولة" بصيغة خطابية. الجبهة الداخلية في دولة تواجه تهديداً وجودياً هي مقدار الشرعية والثقة والتمثيل والعدالة التي تسمح لها بتحمل الكلفة. مجتمع يشعر بأن البرلمان يمثل مصالحه، وأن فرص العمل موزعة بصورة أقل اختلالاً، وأن أعباء الأزمات لا تقع دائماً على الفئات نفسها، وأن المعلومات الرسمية صادقة، يمنح الدولة هامشاً أوسع في الخارج. مجتمع يعيش اغتراب الشباب، وجيل الانتظار، وسوء توزيع الموارد، وتكرار النخب، يصبح أكثر هشاشة أمام الشائعات والاستقطاب والضغط الاقتصادي.

من هنا تدخل قضايا تبدو داخلية. قانون الانتخاب، نوعية التمثيل، تجدد النخب، العدالة الاجتماعية، الاقتصاد الريعي وفرص العمل. في معادلة الأمن القومي. هذا لا يعني تحويل الإصلاح إلى أداة أمنية؛ معناه الاعتراف بأن القوة الخارجية للدولة تتكى على قاعدة داخلية. عندما يطلب الملك "الصمود الداخلي"، يصبح السؤال ما الذي يصمد بالضبط: جهاز الدولة وحده أم المجتمع والدولة معاً؟ إذا بقيت السياسة مقتصرة على ضبط الاحتجاج والإعلام، يكون الصمود هشاً. إذا توسعت المشاركة والثقة والعدالة، يصبح الصمود مورداً استراتيجياً.

الفجوة الاتصالية تتضح هنا، التهجير موضوع قادر على صناعة هلع إذا جرى تضخيمه، وقادر على صناعة لامبالاة إذا جرى نفيه. المطلوب خطاب عام يشرح المؤشرات والعتبات من دون كشف أسرار. المواطن يحتاج أن يعرف أن الدولة تراقب تغيرات محددة في الضفة، وأن لديها تصورات للحدود والمياه، وأن الحديث عن العقوبات له مسار قانوني، وأن العلاقة مع الولايات المتحدة تخدم حماية الأردن وليست تفويضاً مفتوحاً لاستخدام أرضه. هذه المعرفة لا تزيل الخلاف السياسي؛ تجعل الخلاف يدور حول خيارات معلومة بدلاً من فراغ تملؤه الروايات المتعارضة.



في لغة الأمننة، الملك قام بحركة واضحة: حول المياه والحدود والتهجير من ملفات سياسة خارجية إلى مكونات أمن قومي. نجاح الأمننة يحتاج جمهوراً يقتنع ومؤسسات تعيد تخصيص الموارد. الاحتفاء بالخطاب من دون هذا الانتقال ينتج "أمننة ناقصة": ارتفاع في النبرة من دون تغيير في الممارسة. وهذا ربما يفسر الشعور الداخلي بأن الملك كان أكثر تقدماً من الجهاز السياسي في تعريف الخطر.

هناك أيضاً رسالة يجب أن تصل إلى النخبة الإسرائيلية. العلاقة الأردنية - الإسرائيلية ليست علاقة قصرين فقط؛ لها قاعدة قبول داخلي محدودة أصلاً. كلما استمر الاستيطان والعنف والضغط المائي والتوسع في سوريا، يصبح صانع القرار الأردني أقل قدرة على حماية أشكال التعاون حتى لو كان يراها مفيدة أمنياً. هذه ليست ورقة ابتزاز؛ هي حقيقة في علاقة الدولة بالمجتمع. التيار الإسرائيلي الذي يريد الحفاظ على الأردن كجار مستقر يحتاج أن يفهم أن السياسة الحالية تستهلك رأس المال السياسي الذي يسمح لعمان بإدارة السلام البارد.

أما الرسالة إلى النخبة الأردنية فهي أكثر صرامة: الخوف من كلفة المواجهة لا يكفي كسياسة. كل سياسة لها كلفة، بما فيها عدم الفعل. تأجيل بناء الاستقلال المائي له كلفة. ترك التهجير الداخلي يتراكم له كلفة. انتظار حكومة إسرائيلية أفضل له كلفة. دخول شبكة دفاعية إقليمية من دون تعريف وطني للوظيفة له كلفة. السؤال الاستراتيجي هو أي كلفة يمكن التحكم فيها وأي كلفة تهدد بنية الدولة. عندما تصل المسألة إلى الديمغرافيا والحدود والمياه، تنتقل الأولوية من تعظيم المزايا الاقتصادية إلى منع الكلفة الوجودية.

هذا يفسر موقع الأردن "في الوسط" بين السعودية والإمارات وواشنطن وأوروبا. السياسة هنا لا تحتاج اصطفاً أيديولوجياً. تحتاج أقصى عدد من العلاقات الفاعلة وأدنى عدد من الالتزامات التي تقيد القرار. السعودية عمق سياسي في ملف الدولة الفلسطينية وعلاقة لا يمكن تجاوزها في واشنطن والعالم الإسلامي. الإمارات عمق اقتصادي واستثماري. مصر شريك طبيعي في منع التهجير. قطر تملك موارد واتصالات فلسطينية يمكن استخدامها في دعم المجتمع. أوروبا مساحة قانون وعقوبات. الولايات المتحدة مظلة دفاع وتمويل وتأثير. وحتى إيران تحتاج قناة اتصال تمنع سوء تعريف الدور الأردني. هذه "سياسة الكمون" بالمعنى الإيجابي: حفظ الخيارات، تأجيل الاصطفاف غير الضروري، وتجهيز أدوات يمكن تشغيلها عند الحاجة.



ماذا ينبغي أن يفعل الأردن الآن؟ مسارات التحرك الأردني في المرحلة المقبلة

إذا كان التحليل السابق يقود إلى استنتاج أن البيئة الاستراتيجية المحيطة بالأردن دخلت مرحلة مختلفة، فإن السؤال اللاحق لا يتعلق بحجم القلق الذي ينبغي أن يشعر به صانع القرار، وإنما بالطريقة التي يجب أن تتغير بها الدولة حتى تصبح قادرة على التعامل مع هذه البيئة. المشكلة هنا أوسع من ملف الضفة الغربية، وأوسع من العلاقة مع إسرائيل، وأوسع كذلك من الخطر الإيراني أو جنوب سوريا. ما يتشكل حول الأردن هو تداخل بين جغرافيا تتغير، وتحالفات يعاد ترتيبها، ومصادر اعتماد يمكن أن تتحول إلى أدوات ضغط، ونظام دولي تتراجع فيه قدرة القانون وحده على إنتاج الكلفة، ومجتمع داخلي يتأثر مباشرة بكل قرار خارجي.

غياب الوساطة السياسية والمؤسسية في ترجمة الخطاب الملكي إلى موقف وطني واضح: كشف التفاعل الداخلي مع خطاب الملك عن فجوة بين مستوى التحذيرات الاستراتيجية التي حملها الخطاب وطبيعة الاستجابة السياسية لها. فقد غاب الدور الفاعل للمسؤولين والمؤسسات السياسية في تفسير مضامين الخطاب، وتوضيح دلالاته وأولوياته، ونقل رسائله إلى القوى السياسية والرأي العام، بما يساعد على بناء فهم مشترك لطبيعة التهديدات التي أشار إليها الملك وما تتطلبه من مواقف وإجراءات. ونتيجة لذلك، اتخذ التفاعل الداخلي طابعاً تعبؤياً أقرب إلى منطق «الفرعة» وإعلان التأييد، دون أن يتطور إلى نقاش سياسي منظم يستوعب أبعاد التحذير الملكي أو يحدد المسؤوليات المترتبة عليه. وتكشف هذه الفجوة عن إشكالية أعمق تتعلق بضعف قنوات الوساطة بين القيادة السياسية والمجتمع، وغياب القدرة المؤسسية على تحويل الرسائل الاستراتيجية إلى أولويات سياسية مفهومة، ومواقف قابلة للتنفيذ، ونقاش عام يرتقي إلى مستوى التحديات التي يطرحها الخطاب.

لهذا السبب يصعب التعامل مع الخيارات الأردنية باعتبارها قائمة إجراءات منفصلة، فرض قيود على منتجات المستوطنات، أو تسريع الناقل الوطني، أو توسيع العلاقة مع أوروبا، تبقى خطوات محدودة إذا لم تنتظم داخل تصور واحد يحدد ما الذي يريد الأردن حمايته، وما التهديدات التي يعتبرها قادرة على تغيير شروط أمنه الوطني، ومتى ينتقل من المراقبة إلى الفعل، وما مقدار الكلفة التي يستطيع تحملها.

المطلوب في المرحلة المقبلة بناء سياسة تقوم على خمسة مسارات مترابطة: إعادة بناء طريقة إنتاج القرار داخل الدولة؛ تحصين الداخل وتقليل مواطن الانكشاف؛ الانتقال من رفض التهجير إلى منع إنتاج شروطه؛ إعادة بناء أدوات التعامل مع إسرائيل بين المعاهدة والمواجهة؛ ثم بناء بيئة خارجية تمنع الأردن من الدخول وحيداً في مواجهة تتجاوز قدراته. هذه المسارات لا تعمل بالتتابع، وإنما بالتوازي، ضعف أي واحد منها يحد من فاعلية البقية.

أولاً: إعادة بناء عقل الدولة وصنع القرار

تبدأ المشكلة من الطريقة التي تُعرّف بها الدولة الخطر، خلال العقود الماضية أمكن التعامل مع عدد كبير من الملفات باعتبارها دوائر منفصلة: فلسطين قضية سياسية، سوريا ملف حدود وأمن وتهريب، المياه ملف في وتفاوضي، العلاقة مع الولايات المتحدة ملف تحالف، إيران تهديد إقليمي، والعلاقة مع إسرائيل قضية تديرها معاهدة السلام وترتيباتها. البيئة الحالية تجعل هذا الفصل أقل صلاحية، خطوة إسرائيلية في الضفة يمكن أن تتحول إلى أزمة داخلية أردنية، ضغط مائي يمكن أن يغير المزاج الشعبي ويقلص هامش الحركة الدبلوماسية، هجوم إيراني يمكن أن يدفع الأردن إلى مزيد من الاعتماد على المظلة العسكرية



الأميركية، وهو ما قد يرفع بدوره قيمة بعض المواقع الأردنية في حسابات الخصوم، جنوب سوريا يمكن أن يتحول من ملف سوري إلى قضية أردنية عندما تصل التحولات العسكرية أو المائية إلى حوض اليرموك أو الحدود الشمالية.

1. يبدأ التغيير بتقدير وطني موحد للتهديد

الأردن يحتاج إلى إطار أعلى من التقديرات القطاعية التي تنتجها كل مؤسسة من زاوية اختصاصها. المطلوب وثيقة دورية تصدر عن مجلس السياسات أو عن إطار وطني مكافئ، تجمع الضفة الغربية والتهجير وجنوب سوريا والمياه وإيران والوجود العسكري الحليف والعلاقات العربية في تقدير واحد. القيمة الحقيقية لهذه الوثيقة تأتي من قدرتها على رؤية التفاعلات بين الملفات، لأن الخطر الحالي يتشكل غالباً في المساحات الواقعة بينها.

التقدير الوطني الموحد يجب أن يجيب عن سؤال واحد في كل دورة: ما الذي تغير في البيئة المحيطة بالأردن، وكيف يؤثر هذا التغير في مساحة قراره؟ فإذا توسعت عمليات الضم الوظيفي في الضفة، يجب أن يظهر أثرها على الاستقرار الفلسطيني والضغط الديمغرافي المحتمل والرأي العام الأردني والعلاقة مع إسرائيل في الضفة نفسها. وإذا تعرض الأردن لهجوم إيراني، ينبغي أن يناقش التقدير أثر ذلك على طبيعة وجود القوات الأميركية، وعلى موقف المجتمع، وعلى علاقات عمان مع الخليج وطهران. بهذه الطريقة يتحول التقدير من تجميع للمعلومات إلى أداة لفهم العلاقة بين السبب والنتيجة.

2. بناء عتبات أردنية واضحة قبل وقوع الأزمة

وجود معلومات كثيرة لا يعني امتلاك سياسة، الدولة تحتاج أن تحدد مسبقاً الفرق بين تطور مقلق وتطور يغير القرار. العتبة هي اللحظة التي يصبح عندها استمرار السياسة السابقة أكثر كلفة من تغييرها.

في الضفة الغربية، يمكن أن تكون العتبة تنفيذ مشروع E1 على نطاق يغير التواصل الجغرافي فعلياً، أو نقل صلاحيات إضافية من الحكم العسكري إلى أجهزة مدنية إسرائيلية بما يقرب الضم الوظيفي، أو انهيار قدرة السلطة الفلسطينية على دفع الرواتب والخدمات، أو حدوث عمليات إخلاء متزامنة في عدد من المناطق، أو تغير جوهر في نظام الإقامة والمعابر، أو ظهور برنامج رسمي لتسهيل هجرة الفلسطينيين.

وفي جنوب سوريا، يمكن أن تتمثل العتبات في اقتراب بنى عسكرية دائمة من حوض اليرموك، أو تغير السيطرة على موارد مائية مرتبطة بالأمن الأردني، أو نشوء منطقة نفوذ عسكري متصلة بالحدود، أو تحول الترتيبات الأمنية المؤقتة إلى وجود طويل الأمد.

القيمة الحقيقية للعتبة تظهر عندما يرتبط بها رد معلوم مسبقاً. العتبة التي تسجلها الدولة من دون أن تعرف ماذا ستفعل بعدها تتحول إلى معلومة إضافية. أما عندما يرتبط كل مستوى من مستويات الخطر بحزمة دبلوماسية وقانونية واقتصادية وأمنية، تصبح العتبة جزءاً من الردع.

3. إنشاء نظام إنذار مبكر للتهجير يعمل بصورة أسبوعية

التهجير لا يبدأ عند وصول السكان إلى الحدود، يبدأ قبل ذلك بكثير، عندما تتراكم عشرات التحولات الصغيرة في الأرض والاقتصاد والمؤسسات والحركة. لهذا يحتاج الأردن إلى نظام إنذار مبكر يجمع بين بيانات الاستيطان والهدم وعنف المستوطنين والمياه وفرص العمل ورواتب السلطة والنزوح الداخلي وحركة المعابر وطلبات الهجرة وتحويلات الأموال وتغير القانون الإسرائيلي.



هذا النظام يحتاج إلى فريق متعدد الاختصاصات، وجود الخبرة الأمنية ضروري، لكنه غير كاف. يجب أن يعمل داخله خبراء في الاقتصاد الفلسطيني، والقانون الدولي، والمجتمع الإسرائيلي، والديمقرافيا، والمياه، وعلم الاجتماع، إلى جانب محللين فلسطينيين يعرفون الواقع المحلي. الغرض أن يرى الأردن الاتجاه قبل أن يتحول إلى حدث.

قد لا يعني ارتفاع الهدم وحده أن التهجير أصبح وشيكاً، وقد لا يعني تراجع قدرة السلطة وحده حدوث حركة سكانية، لكن اجتماع تراجع الدخل، واتساع العنف، وتزايد الإخلاءات، وتضييق أنظمة الحركة، وارتفاع المغادرات، وتحولات قانونية في وضع الأرض يمكن أن ينتج معنى مختلفاً تماماً. الإنذار المبكر يلتقط هذه التراكمات قبل أن تصبح أزمة واحدة يصعب احتواؤها.

4. بناء سيناريو وطني مكتوب للتهجير العابر للحدود

رفض التهجير موقف سياسي، بينما التعامل مع لحظة محتملة لوقوعه يحتاج خطة. الأردن يجب أن يعرف مسبقاً كيف يحافظ على رفض تثبيت النقل القسري، وكيف يتعامل مع أوضاع إنسانية طارئة من دون أن يتحول التعامل الإنساني إلى قبول سياسي بالتهجير، وما الذي سيطلبه في الساعات الأولى من الولايات المتحدة والعرب ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية.

الخطة تحتاج إلى تفصيل موقف المعابر، وإدارة الحدود، وطبيعة الاتصال مع الجانب الفلسطيني، والإطار القانوني لأي ترتيبات مؤقتة، والمسؤولية الدولية، وطريقة إدارة الخطاب الداخلي. أسوأ لحظة لبناء سياسة من هذا النوع هي اللحظة التي تظهر فيها صور آلاف المدنيين أمام الحدود ويصبح القرار محكوماً بالضغط الإنساني والإعلامي.

5. إنشاء وحدة دائمة لدراسة إسرائيل باعتبارها مجتمعاً ودولة، لا حكومة فقط

واحدة من المشكلات التي يجب تجاوزها هي اختزال إسرائيل في نتنياهو والائتلاف الحاكم، الأردن يحتاج إلى معرفة أعمق بالتحولات في الأحزاب، والمؤسسة العسكرية، والأجهزة الأمنية، والقضاء، والمستوطنين، والتعليم، والديمقرافيا، والرأي العام، والاقتصاد السياسي للمستوطنات.

المطلوب مؤسسة تراكم معرفة على مدى سنوات، بحيث لا تبدأ كل حكومة أو مؤسسة أردنية من الصفر عند كل أزمة. هذه الوحدة يجب أن تميز بين اتجاهات بنوية يصعب عكسها وبين سياسات ائتلافية مرتبطة بحكومة محددة. كما يجب أن تدرس كيف تغيرت صورة الأردن داخل الإدراك الإسرائيلي، وأين بقيت التيارات التي ترى استقرار الأردن مصلحة استراتيجية، وأين تنمو الاتجاهات التي تنظر إلى الجغرافيا الإقليمية من منظور توسعي مختلف.

بهذا يصبح الأردن قادراً على بناء سياسته على اتجاهات لا على أسماء الأشخاص.

6. إنشاء لوحة قيادة استراتيجية تصل مباشرة إلى مركز القرار

كل ما سبق يحتاج في النهاية إلى صيغة مختصرة وقابلة للاستخدام أمام الملك وصانع القرار. المطلوب لوحة تتضمن مجموعة محدودة من المؤشرات: مستوى التهجير الداخلي في الضفة، اتجاهات الضم والاستيطان، قدرة السلطة الفلسطينية على أداء وظائفها، التغيرات في جنوب سوريا، الاعتماد المائي على الخارج، درجة الاستهداف الإيراني، جاهزية الدفاع الجوي، قوة الائتلاف العربي، مستوى التحرك الأوروبي، واتجاه الرأي العام الداخلي.

لكل مؤشر ثلاثة عناصر: اتجاه، وعتبة، وإجراء. عندما تصبح هذه العلاقة مؤسسية، ينتقل الخطاب من التحذير العام إلى نظام قرار. عندها يصبح معروفاً متى تتحول المعلومة إلى تقدير، ومتى يتحول التقدير إلى فعل، ومن المسؤول عن التنفيذ.



ثانياً: تحصين الداخل والسيادة وتقليل الانكشاف

قوة الدولة في السياسة الخارجية لا تقاس بحجم خطابها، وإنما بمقدار الكلفة التي تستطيع تحملها عندما تستخدم أدواتها. إذا كان أي ضغط مائي أو اقتصادي أو مالي أو عسكري قادراً على إجبار الأردن على التراجع، فإن امتلاك الموقف السياسي وحده يبقى محدود القيمة.

المطلوب هنا تقليل عدد الأدوات التي يستطيع أي طرف استخدامها لتقييد القرار الأردني. الاستقلال الاستراتيجي لا يعني الاستغناء عن التحالفات أو التجارة أو الاعتماد المتبادل، فمثل هذا الخيار غير واقعي لدولة بحجم الأردن. المقصود هو منع الاعتماد من التحول إلى وسيلة لفرض القرار.

1. إجراء تدقيق شامل لمصادر الاعتماد على إسرائيل

تحتاج الدولة إلى خريطة كاملة للمياه والغاز والكهرباء والتجارة والنقل والاتصالات والخدمات والتعاون الأمني. لكل قطاع يجب حساب حجم الحاجة، وزمن الاستبدال، وكلفة الانقطاع، والجهة التي تستطيع استخدام هذا الاعتماد في لحظة أزمة. الهدف ليس قطع العلاقات القائمة. بعض الاعتماد المتبادل يخدم الأردن وقد يعزز الاستقرار. المشكلة تظهر عندما يصبح عنصر محدد حرجاً إلى درجة أنه يمنح الطرف الآخر قدرة على فرض كلفة لا تستطيع الدولة امتصاصها. لذلك يجب تصنيف الاعتماد إلى ثلاثة أنواع: اعتماد منخفض الخطورة يمكن استبداله بسهولة؛ اعتماد متوسط يحتاج إلى خطة بدائل؛ واعتماد استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه سريعاً ويحتاج إلى تحصين وتعدد مصادر.

2. التعامل مع الناقل الوطني بوصفه مشروع سيادة

المياه يجب أن تخرج من التصنيف التقليدي بوصفها ملف بنية تحتية فقط. في البيئة الحالية، القدرة على توفير مياه بديلة هي قدرة على حماية القرار السياسي. تسريع مشروع الناقل الوطني، وتأمين تمويله، وتوفير الطاقة اللازمة له، وبناء التخزين وخطط الانتقال حتى التشغيل الكامل، يجب أن يدخل ضمن أولويات الأمن القومي. المعيار هنا ليس عدد الكيلومترات التي تم إنجازها، وإنما مقدار انخفاض حساسية الأردن لأي قرار خارجي يتعلق بالمياه. الدعم الأميركي للمشروع يحمل هنا قيمة استراتيجية إضافية. التحالف مع واشنطن، الذي قد يزيد في بعض الملفات من الانكشاف العسكري، يمكن استخدامه في ملف المياه لتقليل الانكشاف أمام إسرائيل. إدارة هذه المفارقة واحدة من أدوات السياسة الذكية.

الحفاظ على التحالف يصبح أكثر استدامة عندما يعرف الأردن بدقة ما الذي يحصل عليه وما الكلفة التي يتحملها، وعندما تكون قواعد الاستخدام والمهام مفهومة على المستوى السياسي والعسكري.

3. تحديد شروط مشاركة الأردن في أي بنية دفاعية إقليمية

الهدف الأساسي لأي تعاون دفاعي يجب أن يبقى حماية الأراضي والسكان الأردنيين. التعاون في الإنذار المبكر أو الدفاع الجوي أو تبادل المعلومات يمكن أن يكون ضرورة، لكنه يحتاج تعريفاً واضحاً حتى لا يتحول التعاون الفني إلى التزام سياسي تلقائي في حروب لم يخترها الأردن.



الوضوح هنا يخدم ثلاثة اتجاهات في آن واحد: يطمئن الداخل بأن الوظيفة دفاعية، ويحدد للحلفاء حدود المشاركة، ويقلل قدرة الخصوم على تصوير الأردن باعتباره قاعدة هجومية مفتوحة.

4. إنشاء آلية اتصال استراتيجي داخلية تقودها شخصيات تمتلك المعلومة والقرار

أحد أوجه الضعف في المراحل السابقة كان وجود فجوة بين خطاب رأس الدولة وما يصل إلى النخب السياسية والشارع. عند كل تطور كبير يجب أن تقدم الدولة تفسيراً: ماذا حدث؟ لماذا يهم الأردن؟ ماذا تغير في التقدير؟ ما الذي ستفعله الدولة؟ وما الذي بقي ثابتاً؟

المطلوب يتجاوز دور المتحدث الإعلامي. ملفات الأمن القومي تحتاج أحياناً إلى وزير الخارجية أو رئيس الحكومة أو مسؤول أممي أو اقتصادي قادر على تفسير السياق والقرار.

هذه العملية تخلق بمرور الوقت عقلاً سياسياً عاماً يفهم معنى التدرج. كما تمنع أن يصبح كل تصريح ملكي مناسبة لحالة تعبئة قصيرة، يعقبها فراغ تملؤه الإشاعات أو التوقعات غير الواقعية.

5. تحويل مفهوم الجبهة الداخلية إلى برنامج دولة قابل للقياس.

الجبهة الداخلية ليست شعاراً متعلقاً بالوحدة الوطنية في لحظة الأزمة. هي مجموعة شروط تحدد قدرة الدولة على تحمل أزمات طويلة.

التمثيل البرلماني الحقيقي، وتجدد النخب، ومشاركة الشباب، وفرص العمل، والعدالة في توزيع الموارد، وحماية الطبقة الوسطى، وإمكانية الوصول إلى معلومات موثوقة، والثقة بالمؤسسات، كلها تدخل في حساب الأمن القومي.

دولة تطلب من مجتمعها تحمل كلفة اقتصادية وسياسية وأمنية طويلة تحتاج إلى أن يشعر هذا المجتمع أنه شريك في القرار وفي توزيع الأعباء. المجتمع الذي يشعر بالتهميش أو بانسداد التمثيل أو بانعدام العدالة يصبح أكثر تعرضاً للاستقطاب والشائعات وأكثر حساسية للكلفة.

لذلك يصبح الإصلاح السياسي والاجتماعي جزءاً من القدرة الاستراتيجية للدولة، وليس ملفاً منفصلاً عنها.

6. تجهيز غطاء مالي للأزمات السياسية الخارجية

أي انتقال أردني إلى سياسة أكثر حزمًا قد ينتج ردود فعل اقتصادية. السياحة والاستثمار والطاقة والتأمين والشحن يمكن أن تتأثر، سواء بسبب أزمة مع إسرائيل أو حرب إقليمية أوسع.

لذلك يحتاج الأردن إلى خطوط تمويل احتياطية واتفاقات عربية ودولية سابقة للأزمة، بحيث لا يصبح الخوف من الصدمة الاقتصادية في الأشهر الأولى فيتو دائماً على أي قرار سياسي.

الاستقلال الاستراتيجي يحتاج احتياطياً مالياً بقدر حاجته إلى موقف سياسي. قدرة الدولة على امتصاص ستة أشهر من الضغط يمكن أن تكون أحياناً أكثر أهمية من حجم الأداة التي تستخدمها في اليوم الأول.



ثالثاً: من رفض التهجير إلى منع إنتاجه

التهجير هو نقطة الالتقاء بين القضية الفلسطينية والأمن الأردني المباشر. إذا تعامل الأردن معه باعتباره حدثاً مستقبلياً ينتظر وقوعه، يكون قد دخل المعركة متأخراً. التهجير يتشكل عبر سلسلة من الإجراءات التي تجعل الأرض أقل قابلية للحياة وتزيد كلفة بقاء السكان. لهذا يجب أن تتحول السياسة الأردنية من رفض النتيجة النهائية إلى التدخل في الظروف التي تنتجها.

1. حماية الحد الأدنى من وظائف السلطة الفلسطينية مع ربط الدعم بالإصلاح

قد تكون هناك انتقادات عميقة لأداء السلطة وتمثيلها، لكن انهيار وظائفها الأساسية سيكون له أثر مباشر في الأردن. الرواتب والخدمات والبلديات والأجهزة المدنية والأمنية تمسك جزءاً من البنية الاجتماعية الفلسطينية. الفراغ المؤسسي يرفع فرص الفوضى والنزوح ويمنح إسرائيل قدرة أوسع على إدارة الأرض والسكان مباشرة. الأردن يستطيع قيادة مسار سعودي وأوروبي ودولي يضمن استمرار الوظائف الأساسية مقابل برنامج إصلاح يتعلق بالحكومة والتمثيل والشفافية. الدعم هنا لا يقدم مكافأة سياسية، وإنما يحمي الحاجز المؤسسي الذي يمنع الانهيار.

2. توسيع شبكة الاتصال الفلسطينية خارج الثنائية الرسمية

الأردن يحتاج إلى علاقة أعمق مع المجتمع الفلسطيني نفسه. البلديات، والقطاع الخاص، والنقابات، والجامعات، والشخصيات المستقلة، والقوى الاجتماعية، والشباب، جميعها مصادر معرفة وشركاء محتملون في الصمود.

هذه العلاقة يجب أن تجري في إطار احترام استقلال القرار الفلسطيني، وألا تتحول إلى محاولة بناء قيادة بديلة. وظيفتها أن تمنح صانع القرار الأردني صورة أكثر واقعية عن مناطق الضغط، وتساعد في توجيه الدعم، وتكشف مبكراً تحولات الرأي العام والاقتصاد والهجرة. حصر المجتمع الفلسطيني بين السلطة وحماس يجعل جزءاً كبيراً من الواقع الاجتماعي خارج مجال الرؤية. وتتكامل هذه النقاط مع نظام الإنذار المبكر وسيناريو التهجير المذكورين سابقاً. بذلك يصبح لدى الأردن مسار يبدأ بالمراقبة المبكرة، ثم دعم البقاء، ثم حماية المؤسسة، ثم الاستعداد للعبء القصوى إذا تحولت الضغوط إلى حركة عبر الحدود.

رابعاً: بين المعاهدة والمواجهة. إعادة بناء أدوات التعامل مع إسرائيل

أحد أكبر القيود على النقاش الأردني هو التعامل مع العلاقة مع إسرائيل ضمن خيارين متطرفين: إما الاستمرار بالصيغة القائمة، أو الانتقال إلى القطيعة. المساحة بين الخيارين واسعة، وفيها قانون واقتصاد ودبلوماسية ومعاهدة وعقوبات وحقوق والتزامات وشبكات دولية. المطلوب بناء سلم أدوات يجعل الأردن قادراً على رفع الكلفة تدريجياً بما يناسب مستوى الخطر.

1. تحويل القانون الدولي إلى ملف عمليات

القانون يجب أن ينتقل من بيانات وزارة الخارجية إلى عمل يومي منظم. فريق مشترك يضم الخارجية والعدل وخبراء مستقلين يحتاج إلى تحديد آثار رأي محكمة العدل الدولية، وقواعد التمييز بين إسرائيل والأراضي المحتلة، والمسؤولية عن النقل القسري، ووضع الموارد الطبيعية، وتداخل هذه الملفات مع معاهدة وادي عربة والوصاية الهاشمية.

كل تطور على الأرض يجب أن يرتبط بمادة قانونية، وبالجهة الدولية التي يمكن مخاطبتها، وبالأدلة المطلوبة، وبالإجراء الممكن، عندها يصبح القانون وسيلة لتراكم الضغط، لا مجرد لغة أخلاقية تضاف إلى البيان السياسي.



2. بناء نظام تمييز قانوني واقتصادي بين إسرائيل والمستوطنات

إذا كان الموقف الأردني يعتبر المستوطنات غير قانونية، فمن الطبيعي أن يظهر ذلك في بعض قواعد التعامل الاقتصادي. قواعد المنشأ، والمشتريات الحكومية، والاستيراد، والاستثمار، والخدمات المالية، والشركات المرتبطة مباشرة ببناء المستوطنات أو بالعنف، تحتاج إلى مراجعة دقيقة.

قيمة هذا المسار أنه يسمح برفع الكلفة على مشروع الاستيطان والضم مع إبقاء مساحة العلاقة مع إسرائيل منفصلة نسبياً. وهو يمنح الأردن نقطة انطلاق قانونية أكثر قوة من الانتقال مباشرة إلى إجراءات واسعة غير محسوبة.

3. تصميم سلم عقوبات مرتبط بعتبات محددة

العقوبات تفقد قيمتها عندما تكون رد فعل عاطفياً غير مرتبط بهدف. المطلوب تصميم درجات مسبقة:

- الدرجة الأولى تستهدف أفراداً وكيانات مرتبطة بعنف موثق أو نشاط استيطاني غير قانوني.
- الدرجة الثانية تشمل خدمات أو كيانات تمكّن توسعاً محدداً أو تسهم في تنفيذ مشروع ذي أثر استراتيجي.
- الدرجة الثالثة تنتقل إلى إجراءات دبلوماسية واقتصادية منسقة عند حدوث ضم وظيفي كبير أو تغيير بنيوي في الأرض.
- أما الدرجة الرابعة فترتبط بتهجير واسع أو مساس مباشر بالمياه أو الحدود.

وجود السلم بحد ذاته يخلق أثراً ردعياً، لأنه يجعل الكلفة قابلة للتوقع. الطرف الآخر يعرف أن بعض الأفعال ستنتج انتقالاتاً تلقائياً في مستوى الرد.

4. مراجعة معاهدة وادي عربة من زاوية الحقوق والأدوات التي تمنحها للأردن

المعاهدة يجب ألا تقرأ فقط بوصفها قيداً على الأردن أو رمزاً للسلام. هي إطار قانوني يتضمن حقوقاً والتزامات وآليات ومجالات لتسوية النزاع. المراجعة تحتاج إلى دراسة ملفات المياه والحدود والالتزامات المتبادلة وآليات الاحتجاج وتسوية الخلاف وما الذي يمكن أن يحدث عند الإخلال الجوهري. المعرفة الدقيقة بالمعاهدة توسع المساحة بين الصمت والإلغاء. استخدام المعاهدة كأداة قد يكون في بعض الحالات أكثر فعالية من التهديد المستمر بإنهائها. المقاربة المطلوبة ليست الحفاظ على المعاهدة لذاتها، ولا تحويل إلغائها إلى شعار؛ هي استخدام كل ما فيها لخدمة المصلحة الأردنية.

خامساً: من الانكشاف إلى صناعة العمق الخارجي

أصعب سؤال يواجه الأردن في المرحلة المقبلة هو احتمال أن يجد نفسه أمام تغيرات تمس أمنه الوطني من دون قاعدة إقليمية تتحمل معه الكلفة. البيئة العربية تغيرت، والتحالفات لم تعد تبني بالضرورة حول القضية الفلسطينية، والعلاقات المباشرة بين إسرائيل وعدد من الدول قللت بعض الوظائف التي كان الأردن يؤديها سابقاً. الاستجابة لا تكون بالبحث عن محور واحد بديل، الأفضل بناء شبكات مختلفة بحسب القضية، بحيث لا يصبح أمن الأردن رهينة تحالف واحد أو عاصمة واحدة.



1. إنشاء مسار دائم لجنوب سوريا وحوض اليرموك

جنوب سوريا يجب أن ينتقل من التصنيف العام لملف سوريا إلى مسرح جغرافي له مؤشرات أردنية محددة. المطلوب متابعة صور الأقمار الصناعية، والتحركات العسكرية، وتغير الطرق والتحصينات، والسيطرة على مصادر المياه، ووضع السويداء ودرعا والقنيطرة، والتفاعل الإسرائيلي التركي.

الأردن يملك موقعاً يمكن البناء عليه من خلال استضافته اتصالات ومحادثات مرتبطة بسوريا. قيمة الوساطة ترتفع عندما تكون لدى عمان رؤية واضحة لما يجب منع حدوثه: وجود عسكري دائم يلامس حدودها، تغيير في حوض المياه، أو تحويل الجنوب إلى منطقة نفوذ متنازع عليها تهدد الاستقرار لسنوات.

2. إنشاء مجموعة اتصال مع الدول التي بدأت أو تدرس إجراءات ضد نشاط المستوطنات

الأردن لا يحتاج إلى اختراع المسار من نقطة الصفر، هناك دول بدأت تتحرك في مجال التجارة والعقوبات على أفراد وكيانات مرتبطة بالمستوطنات. ميزة الأردن أنه يمتلك معرفة ميدانية وقانونية وسياسية أقرب إلى الملف. يستطيع تزويد هذه الدول بالخرائط والكيانات والمعلومات وتحويل الإجراءات المنفردة إلى نمط أوسع.

الأهمية هنا في الائتلاف أكثر من حجم العقوبة الأردنية، إجراء صغير من عمان يمكن لإسرائيل امتصاصه، بينما يصبح أثره مختلفاً إذا كان جزءاً من اتجاه دولي متراكم.

3. إعادة بناء المسار الأوروبي كذراع مستقل للسياسة الأردنية

أوروبا يجب ألا تُقرأ بوصفها كتلة واحدة، ولا باعتبارها امتداداً تلقائياً للموقف الأمريكي. العمل يحتاج إلى بروكسل والعواصم المؤثرة والبرلمانات ووزارات التجارة والبنوك والمؤسسات القانونية. هناك دول مستعدة للذهاب أبعد في ملف الاستيطان، وهناك دول أكثر تحفظاً.

وظيفة الأردن هي رفع الحد الأدنى الأوروبي من مجرد رفض الاستيطان إلى الاستعداد لفرض كلفة على نشاط محدد. القيمة الاستراتيجية لأوروبا تأتي من وزنها التجاري والاقتصادي والقانوني في العلاقة مع إسرائيل. عندما تتحول المواقف السياسية إلى قواعد اقتصادية، يصبح للأداة أثر مختلف.

4. تحويل الحوار مع واشنطن من مطالب عامة إلى ضمانات تشغيلية

الأردن يحتاج إلى تحديد ثلاث عتبات أمام الولايات المتحدة: التهجير العابر للحدود، خطوات ضم تجعل قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة أكثر صعوبة، وترتيبات في جنوب سوريا تمس المياه أو الحدود الأردنية. المطلوب ألا تبقى الرسالة في مستوى أن هذه الإجراءات "مقلقة". يجب ربطها باستقرار الأردن نفسه، وبمصالح الولايات المتحدة في المملكة والمنطقة. الحجة في واشنطن يجب أن تجمع البعد السياسي والأخلاقي والأمني: السياسة الإسرائيلية التي تهدد الاستقرار الأردني تؤثر أيضاً في استدامة بنية أمنية أميركية كاملة تعتمد على الأردن.

5. بناء نواة عربية صغيرة وقابلة للعمل بدلاً من انتظار الإجماع

الأردن والسعودية ومصر يمثلون نواة طبيعية في ملف التهجير والدولة الفلسطينية، لكل دولة سبب مباشر: الأردن معني بالحدود والديمقراطية. مصر لديها تجربة ومخاوف مرتبطة بغزة وسيناء. السعودية تملك الوزن السياسي والإسلامي والعلاقة بواشنطن، وربطت أي مسار تطبيع بشروط تتعلق بالدولة الفلسطينية.



المطلوب اتفاق مسبق على التمويل، والرسائل لواشنطن، والتحرك في الأمم المتحدة، ودعم المؤسسات الفلسطينية، وطبيعة الرد عند تجاوز عتبات محددة.

6. تحويل رسالة حماية المسيحية في فلسطين والقدس إلى مسار دبلوماسي مستقل

الأردن يمتلك ميزة مهمة في هذا المجال بفضل الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية وعلاقاته بالكنائس، العمل مع الكنائس الغربية، والقيادات الإنجيلية المعتدلة، والجامعات والمؤسسات المسيحية في الولايات المتحدة وأوروبا يمكن أن يبني رواية مختلفة عن الصراع، تركز على حماية الوجود المسيحي الفلسطيني وعلى رفض تحويل الصراع إلى مواجهة دينية. هذه المساحة مهمة خصوصاً في الولايات المتحدة، حيث تلعب بعض القراءات الدينية دوراً في تشكيل الموقف السياسي من إسرائيل، الأردن يستطيع الدخول إلى هذه البيئة بلغة يصعب على أطراف أخرى استخدامها بالقدر نفسه من الشرعية.



الخلاصة: أين يقف الأردن فعلاً؟

هذه الإجراءات لا تشكل خمس سياسات منفصلة، هي طبقات لعقيدة واحدة هدفها توسيع مساحة القرار الأردني في بيئة تضيق فيها تلك المساحة تدريجياً:

- المسار الأول يعيد بناء عقل الدولة حتى ترى الخطر قبل اكتماله.
- المسار الثاني يقلل الأدوات التي يستطيع الآخرون استخدامها للضغط على الأردن.
- المسار الثالث يتعامل مع الفلسطيني على أرضه باعتبار بقاءه عنصراً في الأمن الأردني.
- المسار الرابع يبني سَلماً بين الصمت والمواجهة، ويحول القانون والمعاهدة والعقوبات إلى أدوات قابلة للاستخدام.
- أما المسار الخامس فيمنع الأردن من الدخول منفرداً في مواجهة مع بيئة إقليمية ودولية تتجاوز قدراته.

العلاقة بين هذه المسارات هي التي تحدد مقدار النجاح، لا فائدة من رفع الكلفة على إسرائيل إذا كان الاقتصاد الأردني غير قادر على امتصاص الرد، ولا قيمة لعقوبات أردنية رمزية إذا بقيت منفصلة عن أوروبا ودول أخرى. ولا يكفي تحالف أممي أميركي إذا أدى ارتفاع الاعتماد عليه إلى زيادة الانكشاف من دون حماية مقابلة. كما لا تكفي الجبهة الداخلية كشعار إذا بقي التمثيل والثقة والعدالة الاقتصادية خارج حساب الأمن الوطني.

لذلك فإن التغيير الحقيقي يبدأ عندما تنتقل الدولة من التفكير في كل ملف منفرداً إلى إدارة شبكة الاعتماد والتهديد والقدرة باعتبارها منظومة واحدة. بهذا المعنى، تصبح الأولوية الأولى للأردن في المرحلة المقبلة بناء قدرة على معرفة ما يجري قبل وصوله إلى العتبة، ثم امتلاك بدائل تسمح له باتخاذ القرار عند وصولها، ثم ضمان وجود شركاء يوزعون معه الكلفة.

الأردن ليس أمام خيار بين السلام والحرب. هذا هو الإطار القديم للمشكلة، وهو إطار يضيق الخيارات إلى حد العجز. المملكة أمام سؤال مختلف: كيف تدير علاقة سلام مع دولة ترى قيادتها أن بعض سياساتها أصبحت مصدراً مباشراً لتهديد بنية الأمن الوطني الأردني؟ هذا السؤال يسمح بدرجات وأدوات ومسارات، ويمنع المعاهدة من أن تتحول إلى قيد ذهني يمنع تصور السياسة، كما يمنع الغضب من تحويلها إلى ورقة تُحرق في أول اختبار.

التهجير هو مركز الخطر لأنه يجمع الجغرافيا والديمقراطية والقضية الفلسطينية والداخل الأردني، الخطر "الوشيك" يجب تعريفه بدقة: التهجير القسري يحدث بالفعل داخل أجزاء من الضفة، والبيئة التي تدفع السكان إلى الرحيل تتسع، ومشاريع مثل E1 وسياسات الضم الوظيفي ترفع إمكانية الانتقال إلى مراحل أخطر. التهجير الجماعي العابر للحدود نحو الأردن لم يظهر بعد في المصادر المفتوحة كعملية تنفيذية واسعة. الفرق بين العبارتين ليس تلطيفاً؛ هو أساس الإنذار الصحيح. الأردن يحتاج أن يتحرك عندما تتشكل الشروط، لا عندما تصل النتيجة.

إسرائيل التي يواجهها الأردن تغيرت بدرجة تجعل انتظار "اليوم التالي لتنتياهو" سياسة غير كافية. الرأي العام أكثر يمينية في قضايا الضفة، أفكار الضم والتهجير دخلت المجال السياسي الأوسع، والمؤسسات المدنية والإدارية تشارك بصورة متزايدة في تغيير وضع الأرض. وفي الوقت نفسه توجد قوى أمنية وسياسية إسرائيلية ترى السلام مع الأردن قيمة استراتيجية وتعارض بعض خطوات التوسع. المقاربة الأردنية الناجحة تبنى على هذا التعقيد: تفترض استمرار الاتجاهات الخطرة، وتستثمر الانقسامات داخل إسرائيل، وتربط أي تحسين للعلاقة بتغيير يمكن قياسه على الأرض.



الخطاب نفسه يوضح أن الملك لم يترك السلام كغاية، في اليوم نفسه أعاد التأكيد صراحة على حل الدولتين. الذي تغير هو موضع السلام في هندسة السياسة. في 2025 كان حل الدولتين مركز المخرج التشغيلي. في 2026 أصبح السؤال الأول كيف تمنع الضم والتهجير وتدافع عن المياه والحدود، ثم يأتي السلام غاية تحتاج أرضاً ومؤسسات وشعباً باقياً في مكانه. ذكر العقوبات في هذا السياق ليس تفصيلاً بلاغياً؛ هو إشارة إلى أن أدوات رفع الكلفة دخلت قاموس المقاربة.

العقوبات وحدها لن تغير إسرائيل، حظر بضائع المستوطنات ذو أثر اقتصادي مباشر محدود قياساً بحجم تجارة إسرائيل مع أوروبا. قيمته في بناء شرعية عملية للتمييز، وإدخال الشركات والتمويل في حساب الكلفة، وتكوين ائتلاف قابل للتوسع. إذا تعامل الأردن معها كضربة اقتصادية حاسمة سيفشل. إذا تعامل معها كبداية سلم ضغط قانوني ودبلوماسي واقتصادي، يمكن أن تتحول إلى جزء من استراتيجية أوسع.

المياه تكشف معنى الاستقلال الاستراتيجي بأوضح صورة، استمرار المعاهدة والتعاون لا يمنع بناء بدائل. كل متر مكعب ينتجه الناقل الوطني يقلل قدرة أي طرف خارجي على تحويل حاجة أردنية إلى شرط سياسي. والأمر نفسه ينطبق على الأمن: كل قدرة دفاع جوي وطنية إضافية تخفض اعتماداً، وكل ترتيب واضح لاستخدام المنشآت الحليفة يقلل سوء تعريف الدور الأردني. الاستقلال هنا لا يساوي العزلة؛ هو القدرة على التعاون من موقع يملك بدائل.

المشكلة العربية أكثر تعقيداً. الأردن لا يستطيع بناء استراتيجيته على انتظار جبهة عربية موحدة، ولا يحتمل العمل منفرداً. الحل هو عمق وظيفي متعدد: السعودية في السياسة الفلسطينية، مصر في رفض التهجير، الإمارات في الاقتصاد، قطر في التمويل والاتصالات، الولايات المتحدة في الأمن والضغط، أوروبا في القانون والتجارة. هذا يجعل "عدم الاصطفاف" سياسة نشطة، وليس حياداً سلبياً. المملكة تحفظ أقصى عدد من العلاقات لأن الخطر نفسه متعدد المصادر.

أما الداخل، فهو الحلقة التي تحدد إن كانت هذه المقاربة قابلة للحياة، الدولة لا تستطيع طلب صمود استراتيجي من مجتمع يشعر بالاغتراب وعدم التمثيل وسوء توزيع الكلفة ثم تتوقع هامش قرار واسعاً. الجبهة الداخلية تبدأ من الثقة، والتمثيل، والعدالة، وتجدد النخب، وصدق المعلومة. هنا يتصل الإصلاح السياسي مباشرة بالأمن الوطني من دون تحويله إلى خطاب أمني: المجتمع الشريك يمنح الدولة قدرة تفاوض ومقاومة أكبر من المجتمع المتلقي للأوامر.

في النهاية، ينبغي قراءة خطاب 22 أيلول باعتباره اختباراً للدولة الأردنية أكثر من كونه رسالة لإسرائيل أو المجتمع الدولي. الملك سمى الخطر، نقل بعض ملفاته إلى دائرة الأمن القومي، وسمى أدوات يملكها المجتمع الدولي. إذا ظلت المؤسسات بعد ذلك تعمل بالقواعد نفسها، يكون الخطاب قد سبق الدولة. وإذا تغيرت أنظمة الإنذار، وخفضت مواطن الاعتماد، وبنيت ائتلافات العقوبات، وتحول الصمود الفلسطيني إلى استثمار جغرافي واجتماعي، وأعيد تعريف وظيفة التحالفات، وظهر مسؤولون قادرون على شرح هذه العقيدة للمجتمع، نكون أمام تغيير حقيقي في المقاربة.

معيار النجاح لن يكون أن يصبح الأردن أقوى من إسرائيل، ولا أن يجبرها منفرداً على تغيير كل سياساتها. المعيار أكثر واقعية وأهمية: أن تقل قدرة أي طرف. إسرائيل أو إيران أو حتى حليف. على تضيق مساحة القرار الأردني. عندما تستطيع المملكة أن تقول "لا" من دون خوف من الماء، وأن تدافع عن سمائها من دون أن تتحول آلياً إلى طرف في حرب، وأن تمنع التهجير قبل وصوله إلى الحدود، وأن ترفع كلفة الضم عبر ائتلاف دولي، وأن تستند إلى مجتمع يفهم الخطر ويشعر أنه ممثل، تكون قد حولت موقعها من مصدر انكشاف إلى مصدر قوة.



هذه هي القراءة الأكثر صرامة لعبارة "المستقبل يتشكل بما نقرر أن ننتبه إليه"، الانتباه هنا ليس وعياً أخلاقياً، إنه تخصيص موارد، تغيير عقيدة، تحديد عتبات، وبناء بدائل قبل أن يغلق الواقع الخيارات. الخطر الذي سماه الخطاب موجود في الضفة، ويقترب في سوريا، ويظهر في المياه، وتكشفه الصواريخ الإيرانية من جهة أخرى. أما الخطر الذي يملكه الأردن بالكامل فهو أن يعرف كل ذلك ويستمر في التصرف كما لو أن البيئة لم تتغير.



المراجع

المصادر الرسمية الأردنية

- الديوان الملكي الهاشمي، خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني أمام الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة، 22 أيلول/سبتمبر 2026.
- الديوان الملكي الهاشمي، لقاء الملك مع الأمين العام للأمم المتحدة، 22 أيلول/سبتمبر 2026.
- الديوان الملكي الهاشمي، اجتماع متعدد الأطراف بدعوة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، 22 أيلول/سبتمبر 2026.
- الديوان الملكي الهاشمي، خطاب الملك أمام الدورة 80 للجمعية العامة، 23 أيلول/سبتمبر 2025.
- الديوان الملكي الهاشمي، خطاب الملك أمام الدورة 79 للجمعية العامة، 24 أيلول/سبتمبر 2024.
- القوات المسلحة الأردنية. الجيش العربي، بيان الاعتداء الصاروخي على المملكة، 9 أيلول/سبتمبر 2026.
- وكالة الأنباء الأردنية بتر، إدانة استئناف العمل في "خط سوا 53" في جنوب سوريا، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2026.

القانون الدولي والأمم المتحدة

- International Court of Justice, Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion, 19 July 2024.
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Israel's Settlement Expansion Drives Mass Displacement in the West Bank, 17 March 2026.
- OHCHR, Israel Must Halt Forcible Displacement of Khan Al Ahmar and Settlement Expansion in E1, 22 May 2026.

مصادر إسرائيلية ودراسات حول إسرائيل

- Institute for National Security Studies (INSS), A Conceptual Shift in the West Bank: Absolute Security, Decisive Outcome, and the Application of Sovereignty, 23 April 2026.
- INSS, The Roaring Lion: A New Strategic Window for Israel–Jordan Relations, 18 March 2026.
- INSS, Different Shades of Right: Egyptian and Jordanian Perspectives on Israel's Elections, 28 July 2026.
- Jewish People Policy Institute (JPPI), Israeli Society Index, August 2026.
- The Times of Israel, reporting on Gadi Eisenkot, E1 and the two-state solution, 27 August 2026.

العقوبات والتجارة

- Global Affairs Canada / Foreign Ministries of Canada, Denmark, Finland, France, Iceland, Ireland, Norway, Poland, Portugal, Spain, Sweden and the United Kingdom, Joint Statement on the Two-State Solution and Settlement Trade Restrictions, 8 September 2026.
- European Commission, EU Trade Relations with Israel, 2025 trade data.



- Reuters, reporting on UK settlement-goods sanctions and Israel's response against the British consulate in East Jerusalem, September–October 2026.

المياه والأمن الإقليمي

- Royal United Services Institute (RUSI), The Resource Politics of Cold Peace: Israel's Relations with Jordan, Egypt, 6 August 2026.
- U.S. International Development Finance Corporation, financing for Jordan's National Water Carrier, 2026.
- Jordan Times, DFC loan and political-risk insurance for the National Water Carrier, 23 September 2026.
- Reuters, Syria–Israel US-mediated talks in Jordan, 23 August 2026.
- The National, reporting on the "Sufa 53 Line" and its extension toward the Yarmouk basin, 5 October 2026.
- Reuters, reporting on Iranian attacks on US forces and allied states in Jordan, Kuwait and Bahrain, July 2026.
- Foreign Policy, Sean Yom, "Jordan Sees Bigger Threat From Israel Than Iran," 31 August 2026.

تحليل الخطاب السياسي

- Norman Fairclough, Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language, 1995; and the three-dimensional model of text, discursive practice and social practice.
- Teun A. van Dijk, "Discourse Semantics and Ideology," Discourse & Society, 1995; "Discourse, Context and Cognition," Discourse Studies, 2006.
- Ruth Wodak, "Critical Discourse Analysis, Discourse-Historical Approach," 2015.
- Piotr Cap, "Axiological Aspects of Proximization," Journal of Pragmatics, 2010; Proximization: The Pragmatics of Symbolic Distance Crossing, 2013.
- Barry Buzan, Ole Wæver and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, 1998.
- Robert M. Entman, "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm," Journal of Communication, 1993.